



مشروع نجاعة الأداء

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
-قطاع الاقتصاد والمالية-



مشروع قانون
المالية

2020

فهرس

- الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة.....4
1. تقديم موجز للاستراتيجية.....5
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020.....9
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج.....11
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات.....14
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج.....20
6. برمجة ميزانية لثلاث سنوات.....21
- ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية.....26
- الجزء الثاني : تقديم البرامج.....30
- برنامج 130 : دعم وقيادة.....31
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....31
2. مسؤول البرنامج.....34
3. المتدخلين في القيادة.....34
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....35
- برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية.....53
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....53
2. مسؤول البرنامج.....56
3. المتدخلين في القيادة.....56
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....56
- برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك.....66
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....66



2. مسؤول البرنامج..... 66
3. المتدخلين في القيادة..... 67
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 67
- برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية..... 71
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 71
2. مسؤول البرنامج..... 71
3. المتدخلين في القيادة..... 72
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 72
- برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية..... 76
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 76
2. مسؤول البرنامج..... 77
3. المتدخلين في القيادة..... 77
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 77
- برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة..... 80
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 80
2. مسؤول البرنامج..... 81
3. المتدخلين في القيادة..... 81
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 81
- الجزء الثالث : محددات النفقات..... 85
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 86
- أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 86
- ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 88
- ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 88
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 89





تقديم الوزارة أو المؤسسة

الجزء الأول



1. تقديم موجز للاستراتيجية

تساهم وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني و ضمان استدامة المالية العمومية للمملكة. وتحقيقا لهذه الغاية، تسهر الوزارة على الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، وتقديم الإستشارة للحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية كما تقوم بتصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية ذات البعد السوسيو اقتصادي. بالإضافة إلى دورها الأساسي في السهر على الاستخدام الأمثل للأموال العمومية.

و تشكل استراتيجية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بالأساس تنزيلا للمبادئ الدستورية الكبرى المتعلقة بالحكمة الجيدة من جهة، ومبادئ الحفاظ على التوازنات المالية للدولة وقيم الشفافية وتقييم السياسات العمومية من جهة ثانية وكذا تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية الذي يهدف إلى:

- تعزيز فعالية ونجاعة النفقات العمومية قصد تحسين جودة الخدمات العمومية؛
- تحسين مبادئ النجاعة وربط المسؤولية بالمحاسبة للمنظومة الميزانية؛
- تعزيز دور البرلمان في مناقشة الميزانية وكذا مراقبة وتقييم المالية والسياسات العمومية؛
- تقديم شفافية الأداء العمومي وتعزيز جودة المعلومة الميزانية المقدمة للبرلمانيين والمواطنين.



هذا الصدد، اعتمدت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة مخطط عمل استراتيجي طموح على المدى المتوسط للفترة 2017-2021 يهدف بالأساس إلى الاستجابة للرهانات الحالية والمستجدة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وبأتي ذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي العرش وثورة الملك والشعب لسنة 2017، وكذا خطاب افتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية الثانية للولاية العاشرة بتاريخ 13 أكتوبر من نفس السنة بالإضافة إلى البرنامج الحكومي للولاية 2017-2021. وتتمحور هذه الخطة حول خمسة أسس:

- إدراج عمل الوزارة ضمن رؤية شمولية محددة على المدى المتوسط؛
- ضمان تنسيق و انسجام أكبر في تنفيذ مهام الوزارة؛
- تقوية قدرات الوزارة لتمكينها من الاضطلاع بدورها القيادي كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- تطوير التنسيق و التعاون بين مختلف مديريات الوزارة والقيادة الفعالة والناجعة لأدائها؛
- مأسسة ثقافة التخطيط الاستراتيجي والتقييم والعمل المشترك في تدبير مهام الوزارة.

وفي هذا الإطار، ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، تولي الوزارة اهتماما خاصا:

- للتخطيط الاستراتيجي الذي يسمح بتحديد التزامات الوزارة وآليات تمويلها إضافة إلى تقييم المخاطر وكذلك تتبع الأداء وقياسه الى جانب ترسيخ ثقافة تبادل التجارب والخبرات المكتسبة وإعلان النتائج المحققة؛
- للتدبير الجيد والحديث لنظم وتكنولوجيا المعلومات بهدف ضمان تقديم الاستشارة الاستراتيجية والحلول المستنيرة بطريقة فعالة وسريعة والعمل كهيئة تضع المواطن المغربي في صلب أولوياتها؛
- لنساء ورجال الوزارة حيث تم تشكيل لجنة عهد إليها بوضع خارطة طريق متكاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين وفقا لمقتضيات الدستور و القانون التنظيمي لقانون المالية في هذا المجال وكذا توفير الوسائل الضرورية للتوفيق بين جوانب الحياة المهنية والاجتماعية للعاملين بالوزارة على المستويين المركزي والجهوي.

و من بين الإجراءات التي اتخذتها وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة برسم سنة 2019 فيما يخص تقليص آجال الأداء، فقد تم تعميم دورية وزارية على جميع المؤسسات والمقاولات العمومية لحثها على احترام آجال الأداء وسيتم إحداث نظام تتبع وقياس التقدم في هذا المجال. و تجدر الإشارة إلى أنه منذ شهر ماي لسنة 2019 أصبح من الممكن إيداع الفواتير إلكترونيا لدى الخزينة العامة للمملكة مما يشكل تطورا في مجال تدبير نظام الصفقات العمومية الشيء الذي يدل على إعادة الهيكلة العميقة لنماذج بعض المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف توفير الإمكانيات التي تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها دون التأثير على المالية العمومية. كما تم وضع إحداث منصات إلكترونية من أجل تبسيط التواصل المتبادل بين الأمرين بالصرف والموردين ومقدمي الخدمات.

وفيما يخص مجال التنمية المستدامة فإن مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة تتجلى من خلال مخططها اللوجستيكي الذي يهدف إلى تهمين النفايات والذي يعزز المبادرات البيئية من أجل إدارة مسؤولة ومن خلال نظام مشترياتها المبني على منطق مستدام ومسؤول وفعال وكذا من خلال تقديم نموذج مثالي للفاعلين العموميين لاسيما في مايتعلق بالتنقل.



■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

وضعت وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة مقارنة النوع الاجتماعي في صميم مخطط عملها الاستراتيجي للفترة 2017-2021، وذلك من أجل وضع العنصر البشري في صلب إنشغالها مع تكريس مبدأ تكافؤ الفرص على جميع المستويات لضمان المساواة في التمتع بالحقوق دون تمييز.

في هذا الإطار انخرطت الوزارة في إطار المخطط الحكومي للمساواة "ICRAM2" في تحسيس ومواكبة القطاعات الوزارية لتنفيذ الإجراءات التالية:

- تعزيز تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تعيينات أعضاء المجالس الإدارية للمؤسسات والمقاولات العمومية والهيئات التقريرية الأخرى: حيث أدرجت المدونة المغربية لممارسات الحكامة الرشيدة بالمؤسسات و المقاولات العمومية مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي عند تعيين ممثليها في مجالس الإدارة للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
 - إحداث مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي بهدف دعم الخبرات والابتكار والتدريب وذلك من خلال إشراك مختلف الفاعلين في مجال الميزانية الخاصة بالنوع على المستوى الوطني والجهوي والدولي؛
 - استخدام إحصائيات القطاع المصنفة حسب النوع: ذلك أن نظام المعلومات "جسر" يسمح بتدبير الجوانب المتعلقة بتدبير الموارد البشرية سواء من الناحية الإدارية أو من حيث إدارة المسارات الإدارية والتكوين حسب المقاربة المنبئية على النوع؛
 - مراعاة منظور المقاربة المنبئية على النوع في مرحلة التحليل التحضيري والتخطيط والتنفيذ وتقييم سياسات القطاع: تم إنجاز أربعة مراحل تجريبية للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في إطار دعم و مواكبة القطاعات الوزارية لإدماج النوع الاجتماعي علاوة على ذلك توابك وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة بتعاون مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتعاون 15 قطاعا وزاريا لإنجاز دراسات تحليلية قطاعية حول النوع بهدف اقتراح تحسين البرامج وتحديد أهداف النجاعة؛
 - دعم التجارب الرائدة في مجال تعميم مراعاة المقاربة المنبئية على النوع في عمليات التحضير والمملكة والتصميم والتخطيط والتنفيذ والمراجعة والرصد / التقييم التمهيدي لمخططات الأداء والأهتبار (السنوية والمتعددة السنوات) للقطاع: يستوجب على المؤسسات العمومية المستفيدة من الموارد المرصدة أو إعانات الدولة يجب عليها تقديم برامج الميزانية متعددة السنوات إلى اللجان البرلمانية المختصة.
- تتوفر وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على نظام معلوماتي فعال "جسر" يسمح بمراقبة مفصلة للمؤشرات النوعية (حسب الجنس، المنطقة، الفئة، ...) وكذلك مركز الامتياز الذي يتبع عن كثب إدماج بعد النوع على مستوى المؤسسات والقطاعات الوزارية من أجل ربط سلسلة نتائجها القطاعية بألية للمساءلة تهم بعد النوع الاجتماعي؛

ولقد سمح التنسيق بين وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة و القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى بتبني المقاربة المنبئية على النوع من طرف هذه القطاعات بفضل المواكبة والتتبع الذي يقوم به مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

و جدير بالذكر أن الوزارة إتخذت عددا من الإجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال دعم مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي للقطاعات الوزارية

لتبني المقاربة المنبئية على النوع في عملية التخطيط والبرمجة. كما أحدثت الوزارة أيضا لجنة داخلية معنية بوضع المرأة في الوزارة لتمكينها من التوفيق بين الحياة المهنية والشخصية.

في نفس المنظور، أجرت الوزارة تجربة نموذجية من خلال افتتاح حضانة تحت إشرافها على مستوى مدينة أكادير وذلك في أفق تعميمها على مستوى مختلف جهات المملكة.

ووعيا منها بالدور الاجتماعي المهم الذي يجب أن تضطلع به وكذا أهمية العمل الاجتماعي فإن الوزارة ومن خلال مؤسسة الأعمال الاجتماعية وضعت إنشغالات موظفيها في صلب تفكيرها وأعطتها الإهتمام اللازم، حيث عملت على تجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم (قروض، خدمات الاصطيف، التخييم، الحج، والمنح المدرسية...); كما وضعت خدمات أخرى جديدة، ذات قيمة مضافة في إطار جهودها الدؤوبة لتعزيز عرضها الخدماتي؛ كالتغطية الصحية التكميلية ونظام المساعدة الطبية، فضلا عن العناية بنوي الاحتياجات الخاصة من أبناء بعض الموظفين رجالا ونساء للاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة



2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020

• جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2020)	% مشروع قانون المالية لسنة 2020 / قانون المالية لسنة 2019
الموظفون	2 313 465 000	2 913 203 000	25,92
المعدات والنفقات المختلفة	373 640 000	432 064 000	15,64
الاستثمار	184 153 000	188 153 000	2,17
المجموع	2 871 258 000	3 533 420 000	23,06

جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأموال خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية لسنة 2020
	مشروع قانون المالية لسنة 2020	مشروع قانون المالية لسنة 2020	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2020	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2020	
الموظفون	2 913 203 000						
المعدات والنفقات المختلفة	432 064 000	97 000 000					
الاستثمار	188 153 000	6 500 000	6 500 000				
المجموع	3 533 420 000	103 500 000	6 500 000	7 545 000 000			11 175 420 000

■ إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

• مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :

- مرافق الدولة المسير بصورة مستقلة المكلف بالخصوصية

- الخزينة العامة للمملكة

- القسم الإداري

- إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

• الحسابات المرصدة لأموال خصوصية :

- الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة

- الحساب الخاص بنتاج اليانصيب

- صندوق الإصلاح الزراعي

- صندوق تضامن مؤسسات التأمين

- صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية

- صندوق دعم التماسك الاجتماعي

- صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية



3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج

• جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

%	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2020)			الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2019)	البرامج
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الموظفين		
28,43	57 116 000	193 546 000	2 913 203 000	2 463 517 920	دعم وقيادة
-9	13 310 000	11 311 000	-	27 056 910	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
-9,17	34 660 000	71 800 000	-	117 212 070	تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك
-6,86	24 174 000	59 730 000	-	90 082 480	تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
-11,59	46 048 000	75 350 000	-	137 313 820	تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية
-8,05	12 845 000	20 327 000	-	36 074 800	تدبير الملك الخاص للدولة
23,06	188 153 000	432 064 000	2 913 203 000	2 871 258 000	المجموع



• جدول 3 مكرر: توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

نفقات الموظفين	البرامج
152 943 200	دعم وقيادة
262 188 200	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
582 640 600	تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك
873 960 900	تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
903 092 900	تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية
138 377 200	تدبير الملك الخاص للدولة



جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانية

مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الميزانية العامة	البرامج
	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	
3 863 865 000	-	700 000 000	6 500 000	6 500 000	3 163 865 000	دعم وقيادة
5 824 621 000	-	5 800 000 000	-	-	24 621 000	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
153 460 000	-	-	-	47 000 000	106 460 000	تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك
133 904 000	-	-	-	50 000 000	83 904 000	تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
121 398 000	-	-	-	-	121 398 000	تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية
1 078 172 000	-	1 045 000 000	-	-	33 172 000	تدبير الملك الخاص للدولة
11 175 420 000	-	7 545 000 000	6 500 000	103 500 000	3 533 420 000	المجموع



4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 130 : دعم وقيادة

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
96 689 000	-	96 689 000	الارجاجات والتحويلات والتعويض عن الخدمة المقدمة
3 500 000	3 500 000	-	مثالية الإدارة فيما يخص التنمية المستدامة
885 000	150 000	735 000	الدفاع القضائي
1 930 000	1 000 000	930 000	تفتيش وتدقيق وتقييم السياسات العمومية
147 658 000	52 466 000	95 192 000	تدبير الموارد



برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
5 788 000	2 800 000	2 988 000	ضبط وثيرة القطاع المالي وتدبير الخزينة
9 350 000	5 800 000	3 550 000	دعم السياسة الميزانيةية
2 409 000	1 010 000	1 399 000	دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية
7 074 000	3 700 000	3 374 000	تسيير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية



برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
82 265 748	26 700 000	55 565 748	ظروف العمل واستقبال المرتفقين
5 410 000	5 410 000	-	تبسيط المبادلات
18 784 252	2 550 000	16 234 252	مكافحة الغش الجمركي



برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية

- جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
2 520 000	2 520 000	-	تدبير الماليات المحلية والتحصيل
46 736 446	7 000 000	39 736 446	تنفيذ نفقات الدولة
5 100 000	2 500 000	2 600 000	مسك المحاسبة العمومية
29 547 554	12 154 000	17 393 554	ظروف العمل واستقبال المرتفقين



برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

- جدول 9 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
71 294 909	32 642 061	38 652 848	ظروف العمل واستقبال المرتفقين
50 103 091	13 405 939	36 697 152	الإحاطة بالمجال الضريبي ومحاربة الغش



برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة

- جدول 10 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
21 641 604	7 185 000	14 456 604	ظروف العمل واستقبال المرتفقين
11 530 396	5 660 000	5 870 396	دعم تدبير الملك الخاص للدولة



5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

• جدول 11: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

المجموع	الميزانية العامة		الجهات
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
509 484 488	146 939 160	362 545 328	المصالح المشتركة
12 568 623	3 045 620	9 523 003	جهة طنجة-تطوان-الحسيمة
16 119 738	9 103 220	7 016 518	جهة الشرق
9 540 010	3 390 000	6 150 010	جهة فاس - مكناس
11 096 749	4 400 000	6 696 749	جهة الرباط - سلا- القنيطرة
1 246 000	400 000	846 000	جهة بني ملال - خنيفرة
35 787 981	13 525 000	22 262 981	جهة الدار البيضاء- سطات
9 543 258	1 710 000	7 833 258	جهة مراكش - آسفي
555 000	240 000	315 000	جهة درعة - تافيلالت
6 770 553	1 430 000	5 340 553	جهة سوس - ماسة
625 000	120 000	505 000	جهة كلميم - واد نون
6 679 600	3 800 000	2 879 600	جهة العيون-الساقية الحمراء
200 000	50 000	150 000	جهة الداخلة - واد الذهب
620 217 000	188 153 000	432 064 000	المجموع



6. برمجة ميزانية لثلاث سنوات

- جدول 12: البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2022, 2021, 2020) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2020	قانون المالية للسنة 2019	
3 082 209 000	3 007 033 000	2 913 203 000	2 401 759 534	2 313 465 000	نفقات الموظفين
392 167 000	383 167 000	432 064 000	377 376 400	373 640 000	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
222 825 130	202 568 300	188 153 000	189 677 590	184 153 000	نفقات الاستثمار
3 697 201 130	3 592 768 300	3 533 420 000	2 968 813 524	2 871 258 000	المجموع

- جدول 13 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2022, 2021, 2020) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2020	قانون المالية للسنة 2019	
103 500 000	103 500 000	103 500 000	96 500 000	96 500 000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
7 545 000 000	7 545 000 000	7 545 000 000	5 545 000 000	5 545 000 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

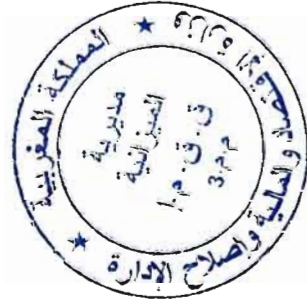


- جدول 14 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2022, 2021, 2020) حسب البرامج

الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2020	قانون المالية للسنة 2019	
					السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
32 105 100	29 641 000	24 621 000	27 371 026	27 056 910	الميزانية العامة
5 800 000 000	5 800 000 000	5 800 000 000	3 800 000 000	3 800 000 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
					تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك
127 938 600	122 126 000	106 460 000	119 077 355	117 212 070	الميزانية العامة
47 000 000	47 000 000	47 000 000	47 000 000	47 000 000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
					تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
98 417 540	95 758 400	83 904 000	91 411 618	90 082 480	الميزانية العامة
50 000 000	50 000 000	50 000 000	43 000 000	43 000 000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
					تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية
149 928 080	140 752 800	121 398 000	139 700 638	137 313 820	الميزانية العامة
					تدبير الملك الخاص للدولة
44 542 450	42 129 500	33 172 000	39 668 764	36 074 800	الميزانية العامة
1 045 000 000	1 045 000 000	1 045 000 000	5 000 000	1 045 000 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
					دعم وقيادة



3 244 269 360	3 162 360 600	3 163 865 000	2 551 584 123	2 463 517 920	الميزانية العامة
6 500 000	6 500 000	6 500 000	6 500 000	6 500 000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
700 000 000	700 000 000	700 000 000	700 000 000	700 000 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية



• جدول 15 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2020	قانون المالية للسنة 2019	
					دعم وقيادة
96 689 000	96 689 000	96 689 000	-	-	الارجاعات والتحويلات والتعويض عن الخدمة المقدمة
-	-	3 500 000	-	-	مثالية الإدارة فيما يخص التنمية المستدامة
1 933 500	1 933 500	885 000	1 609 500	1 080 000	الدفاع القضائي
2 900 000	2 900 000	1 930 000	2 880 000	2 561 000	تفتيش وتدقيق وتقييم السياسات العمومية
140 166 500	143 494 500	147 658 000	127 229 000	146 411 920	تدبير الموارد
					السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
5 411 000	5 411 000	5 788 000	6 491 000	4 006 000	ضبط وثيرة القطاع المالي وتدبير الخزينة
12 477 728	12 977 728	9 350 000	10 880 000	12 005 910	دعم السياسة الميزانية
2 304 544	2 304 544	2 409 000	2 317 612	3 320 000	دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية
19 877 728	20 377 728	7 074 000	19 230 000	7 725 000	تسيير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية
					تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك
93 385 954	88 685 954	82 265 748	82 585 355	86 788 070	ظروف العمل واستقبال المرتفقين

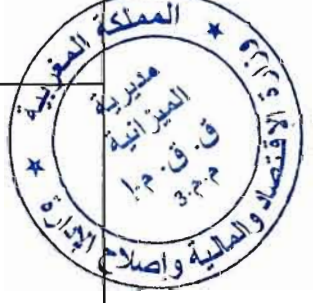


17 009 523	13 309 523	5 410 000	6 000 000	4 200 000	تبسيط المبادلات
-	-	-	-	-	برنامج التعاون المغربي الاوروبي ميذا
45 404 523	40 704 523	18 784 252	30 492 000	26 224 000	مكافحة الغش الجمركي
					تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
19 142 306	19 142 306	29 547 554	-	-	ظروف العمل واستقبال المرتفقين
3 447 468	3 673 468	2 520 000	2 595 600	2 520 000	تدبير المالىات المحلية والتحصيل
56 424 333	56 650 333	46 736 446	55 382 996	54 079 446	تنفيذ نفقات الدولة
6 026 250	6 252 250	5 100 000	5 175 000	5 100 000	مسك المحاسبة العمومية
					تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية
46 084 670	44 084 670	71 294 909	-	-	ظروف العمل واستقبال المرتفقين
72 400 220	77 225 220	50 103 091	65 348 142	58 287 784	الإحاطة بالمجال الضريبي ومكافحة الغش
					تدبير الملك الخاص للدولة
16 961 399	16 461 399	21 641 604	-	-	ظروف العمل واستقبال المرتفقين
21 763 661	21 266 161	11 530 396	17 712 945	17 380 900	دعم تدبير الملك الخاص للدولة

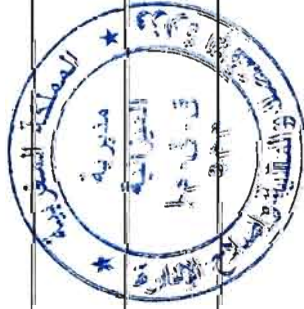


ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

المؤشرات الفرعية	المؤشرات	الأهداف	البرامج
مؤشر 1.1.130 : نسبة ولوج النساء للتكوين	مؤشر 1.1.130 : نسبة الولوج إلى التكوين	مؤشر 1.130 : تحسين الاستفادة من التكوين	<p>130 دعم وقيادة</p> <p>مسؤول البربر تابع :</p> <p>السيد الكاتب العام</p>
	مؤشر 2.1.130 : عدد المكونين في ميزانية النوع الاجتماعي	مؤشر 2.130 : تحسين ادارة الأجهزة المكتبية	
	مؤشر 3.1.130 : نسبة النجاعة المكتبية	مؤشر 3.130 : تجميع نظم المعلومات وضمان توافرها	
	مؤشر 4.1.130 : نسبة توفر النظم المعلوماتية	مؤشر 4.130 : تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية	
	مؤشر 5.1.130 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية	مؤشر 5.130 : التحكم في النفقات اللوجستكية	
	مؤشر 6.1.130 : نسبة النجاعة اللوجستكية		
	مؤشر 7.1.130 : عدد المقررات الإدارية التي تمت إعادة تهيتها		
	مؤشر 8.1.130 : نسبة السائقين المدربين على القيادة الإيكولوجية		
	مؤشر 9.1.130 : نسبة المشتريين المركزيين المدربين على الاقتناء الإيكولوجي		
	مؤشر 10.1.130 : نسبة البنائات التي تعتمد نظام إيقاف تشغيل أجهزة الكمبيوتر ليلا و أيام العطل و عطل نهاية الاسبوع	مؤشر 6.130 : تعزيز ثقافة بيئية و مستدامة	
	مؤشر 11.1.130 : نسبة البنائات العمومية المعتمد فيها نظام الفرز		



	مؤشر 1.7.130 : نسبة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية	مؤشر 1.7.130 : نسبة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية على الصعيدين المركزي والجهوي	مؤشر 1.7.130 : نسبة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية على الصعيدين المركزي والجهوي
	مؤشر 1.8.130 : الفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين والمبالغ المحكوم بها	مؤشر 1.8.130 : تحسين وتطوير فعالية تدخل الوكالة القضائية للمملكة	مؤشر 1.8.130 : تحسين وتطوير فعالية تدخل الوكالة القضائية للمملكة
	مؤشر 1.9.130 : نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة	مؤشر 1.9.130 : تحسين معدل الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة	مؤشر 1.9.130 : تحسين معدل الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة
	مؤشر 1.10.130 : نسبة تغطية الأجهزة الخاصة لرقابة المقتضية العامة للمالية والتي تعتبر معرضة لنسبة مرتفعة من المخاطر	مؤشر 1.10.130 : تحسين التغطية للأجهزة الخاصة لرقابة المقتضية العامة للمالية والتي تعتبر معرضة لنسبة مرتفعة من المخاطر	مؤشر 1.10.130 : تحسين التغطية للأجهزة الخاصة لرقابة المقتضية العامة للمالية والتي تعتبر معرضة لنسبة مرتفعة من المخاطر
	مؤشر 2.10.130 : نسبة التوصيات ذات الأولوية التي كانت موضوع متابعة التنزيل بعد استنفاد مسطرة حق الرد	مؤشر 2.10.130 : نسبة التوصيات ذات الأولوية التي كانت موضوع متابعة التنزيل بعد استنفاد مسطرة حق الرد	مؤشر 2.10.130 : نسبة التوصيات ذات الأولوية التي كانت موضوع متابعة التنزيل بعد استنفاد مسطرة حق الرد
	مؤشر 3.10.130 : نسبة جودة المساعدة على اتخاذ القرار	مؤشر 3.10.130 : تحسين جودة المساعدة على اتخاذ القرار	مؤشر 3.10.130 : تحسين جودة المساعدة على اتخاذ القرار
	مؤشر 1.115 : معدل توثيق المؤشرات	مؤشر 1.115 : تحسين تبني مقاربة الأداء من طرف المديرين	مؤشر 1.115 : تحسين تبني مقاربة الأداء من طرف المديرين
	مؤشر 2.115 : عدد القطاعات الوزارية التي اعتمدت ميزانية النوع الاجتماعي	مؤشر 2.115 : إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية	مؤشر 2.115 : إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية
	مؤشر 3.115 : المدة الزمنية المتبقية لسداد دين الخزينة	مؤشر 3.115 : تحسين وتطوير أدوات تمويل الخزينة	مؤشر 3.115 : تحسين وتطوير أدوات تمويل الخزينة
	مؤشر 4.115 : الفرق في التوقعات	مؤشر 4.115 : دعم التحليل الماكرو إقتصادي	مؤشر 4.115 : دعم التحليل الماكرو إقتصادي
	مؤشر 1.2.4.115 : عدد الدراسات المنجزة		
	مؤشر 2.4.115 : عدد 'Policy brief' المنجزة		
	مؤشر 3.4.115 : عدد 'Policy Africa' المنجزة		



	مؤشر 15.115 : عدد الدراسات المنجزة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	تحسين التحليلات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة	هدف 115
	مؤشر 16.115 : حصة ميزانيات المؤسسات والمنشآت العامة المدروسة من طرف لجنة الميزانية و المعتمدة في المجلس الاداري قبل دجنبر من السنة الماضية	مواصلة ديناميكية المواكبة للمؤسسات والمقاومات العمومية	هدف 115
	مؤشر 17.115 : حصة النساء المتصرفات الممثلات لمديرية المنشآت العامة والخاصة في مجالس إدارة المنشآت والمؤسسات العمومية	إدراج مقارنة النوع عند تعيين ممثلي الدولة في هيآت حكامه المنشآت والمؤسسات العمومية	هدف 115
	مؤشر 18.116 : مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى	تبسيط المساطر بهدف تسهيل المبادلات	116 تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك
	مؤشر 19.116 : المداخيل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية	ضمان الظروف المواتية للمنافسة المشروعة	مسؤول النطاق
	مؤشر 20.116 : معدل الرضا العام للمرتفقين المرتبط بمعالجة المتطلبات عبر الأنترنت	تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية	السيد المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة
	مؤشر 21.117 : معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية	تبسيط وتحديث أداء الضرائب و الرسوم	117 تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
	مؤشر 22.117 : المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة	تبسيط وتحديث أداء الضرائب و الرسوم	مسؤول النطاق
	مؤشر 23.117 : متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنققات	ترشيد مسلسل تنفيذ ومراقبة نققات الدولة	الخازن العام للمملكة.



	منه شهر 1.1.118 : النسبة المئوية للشكايات المعالجة في غضون 30 يوما ابتداء من تاريخ ايداعهم	تحسين جودة الخدمات وتشجيع المواطنين الجيانية	هدف 1.118	تعبئة وتحصيل الموارد الجيانية
	منه شهر 1.2.118 : نسبة المساطر الإلكترونية	تحديث الإدارة	هدف 2.118	مسؤول البرنامج
	منه شهر 1.3.118 : نسبة تطور تحصيل الضرائب (التي تخص المديرية العامة للضرائب)	تحسين تحصيل الضرائب و الرسوم	هدف 3.118	المدير العام للضرائب
	منه شهر 1.1.119 : المساحة المصفاة من الاحتلالات بدون سيند أو قانون	تحسين العرض العقاري المعياً لفائدة الاستثمار والتجهيزات العمومية	هدف 1.119	119 . تدبير الملك الخاص للدولة
	منه شهر 1.2.119 : المساحة المحفظة للملك الخاص للدولة	حماية الملك الخاص للدولة	هدف 2.119	مسؤول البرنامج
	منه شهر 1.1.119 : إيرادات وعائدات الملك الخاص للدولة	تأمين الملك الخاص للدولة	هدف 3.119	مدير أملاك الدولة.



تقديم البرامج

الجزء الثاني



1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يساهم برنامج "دعم وقيادة" في تنفيذ السياسات العمومية المنوطة بقطاع الاقتصاد والمالية فيما يخص تدبير موارد الدولة والموارد البشرية والهيكلية التنظيمية وتحديث تدبير مردودية الاستثمارات المعلوماتية.

ويعمل قطاع الاقتصاد والمالية على الرفع من فعالية النفقات العمومية عبر التخطيط للصفقات العمومية وذلك عبر دينامية العولمة المتعلقة بالمنافسة.

يتم تنفيذ هذا البرنامج بشكل مشترك من قبل مصالح مديرية الشؤون الإدارية والعامة ومصالح الوكالة القضائية للمملكة والمفتشية العامة للمالية.

تتمثل استراتيجية برنامج "دعم وقيادة" أولاً في تدبير الموارد والتي تتمحور توجهاتها الاستراتيجية الرئيسية حول النقاط التالية:

● تعزيز الكفاءات و المهارات الفردية والجماعية لموظفي قطاع الاقتصاد والمالية والعمل على تطويرها. وتقوم منهجية التكوين على ثلاثة مبادئ:

- تكوين يستجيب لاحتياجات حقيقية؛
- تكوين في خدمة النجاعة؛
- تكوين محدد الأهداف وذو جودة،

● تحسين تخطيط الموارد البشرية وذلك عبر إعطاء دينامية جديدة للمخطط المدير للموارد البشرية الخاص بقطاع الاقتصاد والمالية ، عن طريق تحسين الممارسات التدييرية وتنمية ثقافة تدييرية مشتركة داخل القطاع، وتنشيط التديير التوقعي للموظفين عن طريق وضع الأسس اللازمة لتديير توقعي عملي للأفراد والكفاءات، ودعم الوظائف المهدة وتديير المخاطر المرتبطة بالوظائف الحساسة، وكذا وضع نهج استباقي ومخطط لمواكبة إعادة انتشار أمثل للموظفين؛

● تحسين الممارسات التدييرية داخل هياكل القطاع، وعلى غرار بعض المديریات، قامت مديرية الشؤون الإدارية والعامة سنة 2019 بتبني المقابلات السنوية للأداء وتتماشى هذه الممارسة التي تعتمد على الحوار بين الموظف ومسؤوله المباشر مع الرؤية الاستراتيجية للقطاع التي تهدف إلى تحديث تديير الموارد البشرية داخل هياكلها وقد تم تطوير تطبيق الكتروني لمواكبة هذا المنهج وسيتم تعميم هذا المنهج ليشمل تدريجيا باقي مديريات القطاع ابتداء من سنة 2020.



- الإستغلال الأمثل للوعاء العقاري لقطاع الاقتصاد والمالية، من خلال تنفيذ استراتيجية عقارية تهدف إلى ترشيد النفقات المتعلقة بالبناء والتهيئة واستعمال الوعاء العقاري وتحديد أنماط مشتركة (الاستقبال، اللجوء...) مع تقوية نظام تدبير الأرشيفات.
- ضمان استمرارية عمل مركز البيانات والذي يعتبر بنية هيكلية حيوية، يستخدم لاستضافة الانظمة المعلوماتية لمديريات القطاع وكذا تطويره من حيث البنية التحتية وشبكات الإتصال.
- ضمان عمل وتطوير وتعميم نظام المعلومات الخاص بتدبير الموارد مع الأخذ بعين الاعتبار تطور الحاجيات المهنية وهذا بهدف تحسين الكفاءة التنظيمية.
- استغلال تقنيات التكنولوجيا الحديثة من أجل تطوير الخدمات التي تقدمها المديريات: التطوير التكنولوجي للهياكل وإيجاد حلول للتحديات المطروحة.
- تصميم وتنفيذ سياسة أمنية لصيانة البنية التحتية المعلوماتية والانظمة المعلوماتية.

ومن أجل الإستجابة لتوجيهات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، قام قطاع الاقتصاد والمالية بوضع خطة عمل للإستجابة للقرارات التي اتخذتها اللجنة التوجيهية لهذه الاستراتيجية وتقديم نفسها كقطاع مثالي في مجال التنمية المستدامة .

كما يتخذ القطاع، إجراءات ملموسة بغرض تحقيق النجاعة الطاقية والمقاربة الإيكولوجية، نذكر منها:

- الالتزام بالمسؤولية الايكولوجية والنجاعة الطاقية طبقا للمعايير الدولية؛
- تقوية المبادرات من أجل إدارة عمومية مشغلة مسؤولة؛
- تطوير الاستعمال المثالي للفاعلين العموميين لوسائل النقل .
- تشجيع طلبات عمومية مستدامة ومسؤولة ؛

كما يشمل هذا البرنامج، الدفاع عن الدولة أمام القضاء والوقاية من المنازعات والتي تعتبر اختصاصا رئيسي للوكالة القضائية للمملكة كونها تحمل صفة محامي الدولة إذ تدافع على مصالح هذه الأخيرة، أمام القضاء الوطني والدولي.

و تتجلى الأهداف الاستراتيجية للوكالة القضائية للمملكة في وضع استراتيجية مندمجة لتدبير منازعات الدولة ، بتنسيق مع كافة المتدخلين، و بلورة استراتيجية للوقاية من المنازعات والمخاطر القانونية، تهدف من خلالهما الى تعزيز آليات مراقبة والحفاظ على المال العام والتحكم في الأثر المالي للمنازعات وتوحيد مبادئ الحكامة القانونية.

و بالتالي فإن تدخل الوكالة القضائية للمملكة يرتكز أساسا على الميادين الاستراتيجية التالية:



الدفاع عن الدولة أمام القضاء : تدافع الوكالة القضائية للمملكة على مصالح أشخاص القانون العام أمام مختلف محاكم المملكة وبالخارج، بصفتها مدعية أو مدعى عليها، وذلك في مختلف المنازعات الادارية والمدنية والجنائية والتجارية.

الفض الودي للمنازعات: بالإضافة إلى مهمة الدفاع عن أشخاص القانون العام تعمل الوكالة القضائية للمملكة على تسوية بعض المنازعات باتباع مساطر غير قضائية، ويتعلق الأمر ب:

· مباشرة مسطرة الصلح في إطار لجنة فصل المنازعات المنصوص عليها في الفصل 4 من ظهير 02 مارس 1953؛

· سلوك المسطرة الحبية لاسترجاع صوائر الدولة من الأغيار المسؤولين، طبقا للفصلين 28 و32 من قانوني المعاشات المدنية والعسكرية.

الوقاية من المخاطر القانونية: بالإضافة إلى دورها كمؤسسة للدفاع عن أشخاص القانون العام، تلعب الوكالة القضائية للمملكة دورا مهما في الوقاية من المخاطر القانونية ويشمل 03 مشاريع.

ويشكل التفتيش والتدقيق وتقييم السياسات العمومية، المحور الثالث لبرنامج "الدعم والقيادة" وينبني هذا المحور على الركائز التالية :

- توجيه مهام المفتشية العامة للمالية نحو تدقيق نجاعة الأداء و تقييم السياسات و البرامج العمومية والمساعدة على اتخاذ القرار ؛
- العمل على تطوير الموارد المالية ومحاربة الإحتيال والفساد،
- تعزيز دور المفتشية العامة للمالية كقوة اقتراحية،
- العمل على أخذ انتظارات المواطنين بالإعتبار في مختلف التدخلات التي تقوم بها المفتشية،
- تطوير نظام لتتبع التوصيات ذات الأولوية بالنسبة لمهام المفتشية العامة للمالية.

ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

تتمحور أهم الإنجازات في مجال تكريس بعد النوع الإجتماعي في استراتيجية برنامج "دعم وقيادة" على النقط التالية:

- إحداث لجنة داخلية معنية بمواكبة النساء الموظفات في حياتهن المهنية؛
- تحسين وإثراء نظام التدريب و التكوين بالقطاع وذلك بهدف تحسين جودة الخدمة والرفع من خبرات الموارد البشرية حيث يبدي قطاع الإقتصاد و المالية اهتماما خاصا بالتكوين المستمر لنساء ورجال القطاع من أجل الولوج إلى مناصب المسؤولية في أحسن الظروف؛
- الرفع من جودة الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وذلك عن طريق، تنويع الخدمات الاجتماعية المقدمة للمنخرطين؛

- تحسين ظروف عمل الموظفين وذلك عن خلال تكثيف الجهودات على صعيد تهيئة و تأهيل البنيات حيث تحترم مباني الوزارة معايير النظافة و الأمن ومرافق ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة .
- تعزيز مكانة المرأة في قطاع الاقتصاد والمالية وذلك عبر تيسير ولوجها إلى مناصب المسؤولية (23% هو معدل النساء المسؤولات بالقطاع)؛
- تقديم موجز لتقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع في العدد الخاص بقانون المالية في مجلة "المالية" التي تضمنت أيضا المستجدات المتعلقة بأنشطة مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.
- نشر 34 مستجدا متعلقا بتقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع عبر البوابة الإلكترونية للوزارة بنسخها الخمس (العربية الفرنسية الامازيغية والاسبانية) والتطبيق على الهاتف النقال وشبكات التواصل الاجتماعي للوزارة (توتير والفيسبوك)؛
- توفير مركز التوثيق بالقطاع لرواده لعدد من الوثائق تتعلق بمختلف الجوانب المرتبطة بميزانية النوع الاجتماعي.

2. مسؤول البرنامج

السيد الكاتب العام

3. المتدخلين في القيادة

مديرية الشؤون الإدارية والعامّة والوكالة القضائية للمملكة والمفتشية العامة للمالية



4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.130: تحسين الاستفادة من التكوين

المؤشر 1.1.130: نسبة الولوج إلى التكوين

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2022	التوقع 2021	مشروع قانون المالية 2020	قانون المالية 2019	إنجاز 2018	الوحدة	
2022	45	45	45	44	42	42	%	نسبة الولوج إلى التكوين
2022	45	45	45	44	42	40	%	نسبة ولوج النساء للتكوين

توضيحات منهجية

تم حساب هذا المؤشر بقسمة عدد المستفيدين من التكوين خلال السنة على عدد الموظفين.

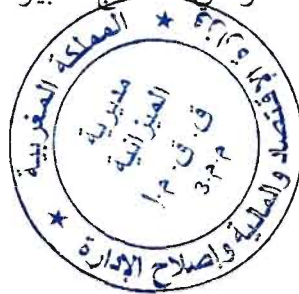
إن عدد المستفيدين من التكوين هو عدد الأفراد الذين شاركوا في تكوين أو تدريب واحد خلال السنة. بالنسبة

للشخص الذي شارك في عدة تكوينات فيحتسب مرة واحدة.

مصادر المعطيات

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المنسج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

حدود و نقاط ضعف المؤشر



تعليق

إن هذا المؤشر مستجيب لمنظور النوع الاجتماعي و ذلك نظرا لكون الوزارة تأخذ بعين الاعتبار انشغالات نساء و رجال قطاع الاقتصاد والمالية و احتياجاتهم المختلفة و ذلك عند تحضير برامج التكوين.

المؤشر 2.1.130 : عدد المكونين في ميزانية النوع الاجتماعي

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	23	27	25	25	25	25	2022

توضيحات منهجية

يحتسب هذا المؤشر بالاعتماد على عدد المستفيدين من التكوين

مصادر المعطيات



المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جس)

حدود و نقاط ضعف المؤشر

تعليق

التكوين خصص لمسؤولي قطاع الاقتصاد والمالية بغية التحسيس و إدماج منهجية النوع الاجتماعي.

الهدف 2.130: تحسين ادارة الأجهزة المكتبية

المؤشر 1.2.130 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	2 135,78	2 300	2 250	2 200	2 200	2 200	2022

توضيحات منهجية

طرق حساب هذا المؤشر:

البسط: مجموع النفقات المكتبية بما يشمل خصوصاً شراء الحواسيب (أجهزة الكمبيوتر)، المطابع، المستهلكات وتكاليف الصيانة.

المقام: عدد أجهزة المكتبية

■ مصادر المعطيات

بالنسبة لكل سنة الصفقات التي تؤخذ بعين الاعتبار هي:

- صفقات مشتركة لشراء الأجهزة (الحواسيب والمطابع) واللوازم المكتبية.
- وتكلفة صيانة المعدات والأجهزة المكتبية لقطاع الاقتصاد والمالية خلال السنة المعنية.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

لحساب هذا المؤشر، لا تؤخذ بعين الاعتبار تكاليف الولوج الى شبكة الانترنت وإيواء الانظمة المعلوماتية.

■ تعليق

التطور التكنولوجي المتعلق بالأجهزة المكتبية (الحواسيب والمطابع) و تغير صرف الدولار عوامل تؤثر في ثمن الشراء.



الهدف 3.130: تجميع نظم المعلومات وضمان توافرها

المؤشر 1.3.130 : نسبة توفر النظم المعلوماتية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	99,42	99,46	99,50	99,50	99,50	99,50	2022

■ توضيحات منهجية

- يقيم هذا المؤشر مدى توافر نظم المعلومات لدى المستخدمين النهائيين والمسيرين.
- يحتسب هذا المؤشر على أساس ترددات الأعطاب المسجلة ومدتها.

■ مصادر المعطيات

- المعلومات المجمعة والمحللة في إطار عملية رصد أنشطة نظم المعلومات.
- استعمال تقنيات وبرمجيات من تجميع معلومات حول الأجهزة المعلوماتية بطريقة دقيقة.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

لحساب هذا المؤشر لا تؤخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية بين الثامنة ليلا السابعة صباحا فيما يخص الأنظمة المهنية المستعملة من طرف المستخدمين

■ تعليق

المدد المخصصة للقيام ببعض عمليات الصيانة أو تحسين نظم المعلومات والأجهزة يتم برمجتها ولا تأخذ بعين الاعتبار لاحساب هذا المؤشر



الهدف 4.130: تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية

المؤشر 1.4.130 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	2,34	2,29	2,12	2,03	2	2	2022

توضيحات منهجية

طريقة احتساب المؤشر

البسط : مجموع المديرين وهم الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية و التكوين بقطاع الاقتصاد والمالية



المقام: عدد المدارين وهو العدد الكلي بجميع مديريات القطاع

مصادر المعطيات

- قسم الموارد البشرية/ مديرية الشؤون الادارية والعامه.
- المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية (جسر)

حدود ونقاط ضعف المؤشر

تعليق

تطور مؤشر فعالية تدبير الموارد البشرية يجب أن تتبع منحى متجها نحو الانخفاض، وذلك انسجاما مع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الموارد البشرية بقطاع الاقتصاد والمالية ،على المدى المتوسط والبعيد، والتي ترمي إلى تدبير أمثل للموارد البشرية المزاوله لوظائف تدبير الموارد البشرية و التكوين مع تعزيز المهام الأساسية للقطاع، علما أن الاستثمارات على مستوى الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية يجب أن يكون لها أثر على عدد الأفراد المزاولين لهذه الوظيفة.

الهدف 5.130: التحكم في النفقات اللوجستية

المؤشر 1.5.130: نسبة النجاعة اللوجستية

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2022	التوقع 2021	مشروع قانون المالية 2020	قانون المالية 2019	إنجاز 2018	الوحدة
2022	2 100	2 100	2 150	2 200	2 250	2 300	درهم/شخص

توضيحات منهجية

تم اعتماد هذا المؤشر عبر تقييم مختلف النفقات اللوجستية الخاصة بالإدارة المركزية، ارتباطا بعدد المزاويلين بها.

النفقات المأخوذة بعين الاعتبار هي :

- تكاليف الحصاص المعتمدة للوالم المكتب، و الطبع، و العتاد المعلوماتي؛
- تكاليف صيانة و إصلاح عتاد المكتب؛
- تكاليف النقل داخل المباني؛
- قيمة الاستيفاء السنوي المرتبطة بعتاد المكتب.



مصادر المعطيات

بالنسبة لكل سنة المعطيات التي تؤخذ بعين الاعتبار هي :

- تكلفة اللوالم المكتبية المستهلكة مع تميمها بمعطيات صفقات الشراء المشترك؛
- صفقات شراء معدات وأثاث المكتب؛
- تكلفة صيانة المعدات المكتبية للإدارة المركزية خلال السنة المعنية؛
- تكلفة النقل داخل المباني.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

تعليق

من المتوخى أن يأخذ هذا المؤشر طابعا مستقرا أخذنا بعين الاعتبار الخيارات الاستراتيجية للوزارة الرامية إلى التحكم في نفقات التسيير و في الآن نفسه تحسين ظروف و مناخ العمل .

من أجل التوصل الى النتائج المتوخة سيتم:

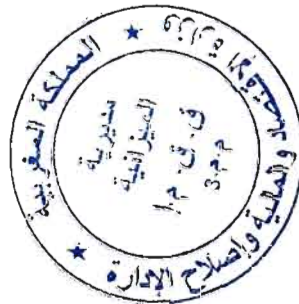
- العمل على تجانس الاليات المكتبية قصد تخفيض تكاليف الاستغلال و الصيانة؛
- مراجعة الحصص و المعايير المعتمدة في منح اللوازم المكتبية ؛
- الرفع من مستوى جودة المنقولات المقنتاة من أجل تمديد فترة صلاحيتها.

المؤشر 2.5.130 : عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	39	44	50	48	32	32	2022

توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر العدد السنوي المبرمج لعمليات تحديث وإعادة تأهيل المباني الإدارية، ويستخدم هذا المؤشر لتقييم وثيرة تجديد وتحديث المباني الإدارية (عدد عمليات إعادة التأهيل المنجزة سنويا بالنسبة للمواقع التي تستلزم أشغال التهيئة أو الترميم أو التوسعة).



مصادر المعطيات

تقرير تتبع تنفيذ الميزانية

حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار فقط المشاريع المنجزة في إطار الصفقات العمومية

تعليق

تهدف هذه العملية إلى تحديث مرافق العمل وتأهيلها على صعيد مختلف مصالح قطاع الاقتصاد والمالية بغية تحسين ظروف العمل والاستقبال.

إن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار جانب النوع الاجتماعي في إطار تقييمه حيث إن أشغال تهيئة مقرات القطاع تعتمد على معايير النظافة والسلامة ومرافق ذوي الاحتياجات الخاصة.

الهدف 6.130: تعزيز ثقافة بيئية و مستدامة

المؤشر 1.6.130 : نسبة السائقين المدربين على القيادة الإيكولوجية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	30	60	90	90	90	2022

توضيحات منهجية

كيفية الحصول على المعطيات الأساسية المستخدمة في الحساب:
 - البسط: عدد السائقين المدربين في القيادة البيئية؛
 - المقام: إجمالي عدد السائقين

مصادر المعطيات

البيانات متوفرة على مستوى نظام المعلومات

حدود ونقاط ضعف المؤشر



تعليق

يندرج هذا المؤشر ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2017-2030.

المؤشر 2.6.130 : نسبة المشتريين المركزيين المديرين على الاقتناء الإيكولوجي

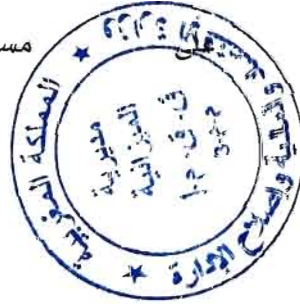
الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	30	60	90	90	90	2022

توضيحات منهجية

- كيفية الحصول على المعطيات الأساسية المستخدمة في الحساب:
- البسط : عدد المشتريين المركزيين في مجال التنمية المستدامة،
- المقام : إجمالي عدد المشتريين

مصادر المعطيات

المعطيات متوفرة مستوى نظام المعلومات



حدود و نقاط ضعف المؤشر

تعليق

يندرج هذا المؤشر ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2017-2030.

المؤشر 3.6.130 : نسبة البنائيات التي تعتمد نظام إيقاف تشغيل أجهزة الكمبيوتر ليلا و أيام العطل و عطل نهاية الاسبوع

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	15	30	50	50	50	2022

توضيحات منهجية

تعداد المباني التي تعتمد نظاما آليا لإيقاف تشغيل أجهزة الكمبيوتر ليلا، وفي العطلات وفي عطل نهاية الأسبوع.

■ مصادر المعطيات

تعداد المعطيات عن المباني التي تعتمد نظاما آليا لإيقاف تشغيل أجهزة الكمبيوتر ليلا، وفي العطلات وفي عطل نهاية الأسبوع

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

بعض المباني غير مستعدة بعد لهذا النهج البيئي

■ تعليق

يندرج هذا المؤشر ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2017-2030.

المؤشر 4.6.130 : نسبة البنائيات العمومية المعتمد فيها نظام الفرز

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	25	50	100	100	100	2022

■ توضيحات منهجية

معطيات عن المباني التي نفذت نظام الفرز كيفية الحصول على البيانات الأساسية المستخدمة في الحساب :



البسط: عدد المباني العامة التي نفذت نظم الفرز

المقام: عدد المباني العامة.

■ مصادر المعطيات

تعداد المعطيات المتعلقة بالمباني التي وضعت نظام الفرز

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

يندرج هذا المؤشر ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2017-2030.

الهدف 7.130: تعميم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية على الصعيدين المركزي و الجهوي

المؤشر 1.7.130 : نسبة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2022	التوقع 2021	مشروع قانون المالية 2020	قانون المالية 2019	إنجاز 2018	الوحدة
2022	75	75	70	65	60	56	%

■ توضيحات منهجية

الطريقة المعتمدة لحساب هذا المؤشر هي:

- البسط: عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية
- المقام: العدد الإجمالي من المنخرطين

■ مصادر المعطيات

تنشر البيانات المتعلقة بالاستفادة من الخدمات على مستوى الوثائق والتقارير المنجزة.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

بعض المنخرطين لا يسعون للاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة

■ تعليق



لتحسين هذا المؤشر، تتخذ المؤسسة العديد من الإجراءات: الاعلام، وتنوع الخدمات الاجتماعية حسب النوع، وتطوير الخدمات على المستوى الجهوي، وتحسين جودة الخدمة المقدمة، إلخ.

الهدف 8.130: تحسين وتطوير فعالية تدخل الوكالة القضائية للمملكة

المؤشر 1.8.130 : الفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين والمبالغ المحكوم بها

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	39	38	38,50	39	40	40	2022

توضيحات منهجية

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد النسبة المئوية للفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين أمام القضاء و بين المبالغ المحكوم بها فعلا. و يتيح هذا المؤشر إمكانية تقييم الانعكاس المالي للدعاوى القضائية المقامة في مواجهة الدولة.



مصادر المعطيات

- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة؛
- الأحكام المحصل عليها مباشرة من طرف الوكالة القضائية للمملكة؛
- ملفات المنازعات التي تتولى فيها الوكالة القضائية للمملكة تأمين الدفاع عن الدولة؛
- النظام المعلوماتي لتدبير منازعات الدولة SIGILE

- حدود ونقاط ضعف المؤشر يرتبط المؤشر بعدد من العوامل الخارجية والتي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم فيها مثل: نسبة تعاون الشركاء، طبيعة الملفات ودرجة تعقيدها، كما ينبغي التأكيد على صعوبة تقييم الكلفة المالية لبعض أصناف المنازعات التي تتكلف بها الوكالة القضائية للمملكة (مثلا دعاوى إلغاء مقررات إدارية أو دعاوى المنازعات العقارية...). خصوصا وأن المبالغ المعتمدة على مستوى هذا المؤشر يتم احتسابها انطلاقا من الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة والتي غالبا ما تكون ضد الدولة.
- تعليق يقيس هذا المؤشر نجاعة أداء الوكالة القضائية للمملكة في مجال الدفاع عن مصالح الدولة أمام القضاء عبر تحديد نسبة الأحكام والقارات الصادرة لصالح الإدارة في الملفات التي تتولى فيها الوكالة القضائية مهمة الدفاع، وهو بذلك يبرز نفس النتائج التي سيتم استعراضها في المؤشر 6-1 (نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة)، مع التركيز على الأثر المالي للأحكام والقرارات الصادرة ضد الدولة.

الهدف 9.130: تحسين معدل الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة

المؤشر 1.9.130 : نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	62	63	63	64	65	65	2022

■ توضيحات منهجية

يسمح هذا المؤشر بتحديد النسبة التي تمثلها الأحكام الصادرة في مختلف المحاكم لفائدة الدولة بالمقارنة مع مجموع الأحكام الصادرة والتي تكون الدولة طرفا فيها. وهذا المؤشر الملفات التي تتولى فيها الوكالة القضائية للمملكة مهمة الدفاع عن الدولة أمام المحاكم.

■ مصادر المعطيات

- ملفات المنازعات التي تتولى فيها الوكالة القضائية للمملكة تأمين للدفاع عن الدولة؛

- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة؛
- الأحكام المحصل عليها مباشرة من طرف الوكالة القضائية للمملكة؛
- النظام المعلوماتي لتدبير منازعات الدولة SIGILE؛

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

يرتبط هذا المؤشر ببعض العوامل الخارجية و التي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم بها مثل: تفاعل الشركاء، طبيعة الملفات ومدى تعقيدها...

■ تعليق

يقيس هذا المؤشر مدى نجاعة تدخل الوكالة القضائية للمملكة في مجال الدفاع عن مصالح الدولة أمام القضاء. ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المؤشر مرتبط بالمؤشر 5-1 (الفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين والمبالغ المحكوم بها) ويبرزان نفس النتائج المتعلقة بقرارات المحكمة الصادرة لصالح أو ضد الدولة.

الهدف 10.130: الاسهام في تحسين التدبير العمومي.

المؤشر 1.10.130 : نسبة تغطية الأجهزة الخاضعة لرقابة المفتشية العامة للمالية و التي تعتبر معرضة لنسبة مرتفعة من المخاطر

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	35	37	40	40	45	45	2022

■ توضيحات منهجية

يتم احتساب مؤشر القياس بناء على عدد المهام المنجزة بإعداد المفتشية العامة للمالية على المخاطر نسبة إلى الاجهزة التي تدخل ضمن اختصاصات المفتشية العامة للمالية والمعرضة لنسبة معتدلة او مرتفعة من المخاطر بحكم تدبيرها



■ مصادر المعطيات

لتحديد قيمة المؤشر، تعتمد المفتشية العامة للمالية على نظام لقياس المخاطر يغطي جميع الأجهزة التي تدخل ضمن مجال اختصاصها (الإدارات العمومية و المؤسسات و الشركات العمومية و الجماعات الترابية و كذا الجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي)

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

إن هذا المؤشر لا يمكن لوحد قياس نجاعة عمل المفتشية العامة للمالية وذلك لكون تدخلاتها قد تطورت أساسا نحو الافتحاص والإدلاء بالتوصيات التي تهدف الى تحسين التدبير.

■ تعليق

تم اختيار هذا المؤشر بالنظر لكون المفتشية العامة للمالية بحكم المهمة التي احدثت من اجلها والتي تتعلق بحماية المال العام، تعمل على تحديد الاجهزة المعرضة لنسبة معتدلة أو مرتفعة من المخاطر و التي تؤثر على منجزاتها و تدبيرها المالي والمحاسبي. وتعمل المفتشية العامة للمالية بناء على برمجة تأخذ بعين الاعتبار الامكانيات البشرية المتاحة على تغطية الاجهزة المشار إليها وذلك إما عن طريق مهام افتحاص التدبير أو انجاز التحريات وإجراء تحقيقات وذلك لتحليل الاختلالات و اقتراح التوصيات التي من شأنها تحسين حكامه و تدبير هذه الاجهزة.

المؤشر 2.10.130 : نسبة التوصيات ذات الأولوية التي كانت موضوع متابعة التتزيل بعد استنفاد مسطرة حق الرد

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	97	93	95	97	97	97	2022

■ توضيحات منهجية



يتم قياس هذا المؤشر من خلال عدد التوصيات التي تم تنفيذها أو التي هي في طور التنفيذ أو التي تم إرسال تذكير بضرورة تنفيذها، من طرف المفتشية العامة للمالية، بعد انتهاء مسطرة حق الرد المنصوص عليها في الظهير المشار إليه اعلاه مقارنة بالعدد الإجمالي للتوصيات ذات الأولوية المقترحة من طرف المفتشية العامة للمالية الواردة في مصفوفات التوصيات ذات الأولوية.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أنه إذا تبين أن الأجهزة المفتحصه تتلأ أو تتبأطأ في تنزيل التوصيات ذات الأولوية والتي تمت الموافقة عليها، فإن المفتشية العامة للمالية لا يمكن إلا ان تقوم بإعادة تذكير المؤسسات المعنية بضرورة العمل وببعل على اتأاذ الاجراءات الضرورية لتنزيل التوصيات وفي هذه الحالة، لا يمكن أن تتأثر نجاعة أداء المفتشية العامة للمالية بهذا الخصوص.

■ مصادر المعطيات

يتم استخراج المعطيات عن طريق النظام المعلوماتي المندمج لتدبير المهام الخاص بالمفتشية العامة للمالية (SIGEM) وكذا بالاعتماد على بيانات تنفيذ التوصيات ذات الأولوية.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

لتأسين هذا المؤشر، وضعت المفتشية العامة للمالية مسطرة خاصة بتتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية وفي هذا الصدد، تنجز المفتشية العامة للمالية تقرير تركيبي سنوي يرفع لوزير الاقتصاد والمالية.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أنه إذا تبين أن الأجهزة المفتحصه تتلأ أو تتبأطأ في تنزيل التوصيات ذات الأولوية والتي تمت الموافقة عليها، فإن المفتشية العامة للمالية لا يمكن إلا ان تقوم بإعادة تذكير المؤسسات المعنية بضرورة العمل وببعل على اتأاذ الاجراءات الضرورية لتنزيل التوصيات وفي هذه الحالة، لا يمكن أن تتأثر نجاعة أداء المفتشية العامة للمالية بهذا الخصوص.

■ تعليق

تروم المفتشية العامة للمالية من خلال هذا المؤشر جعل تنفيذ التوصيات ذات الأولوية رافعة من أجل تأسين التدبير العمومي من جهة و كما يعبر عن ارادة الهيئة لإرساء آليات للتواصل مع الاجهزة الخاضعة للافتأاص قصد ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة.



المؤشر 3.10.130: نسبة جودة المساعدة على اتخاذ القرار

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	92	95	97	97	97	2022

توضيحات منهجية

ينطبق هذا المؤشر على المهام الأخرى غير تلك التي تخضع لمسطرة حق الرد السالفة الذكر.

و في هذا الصدد، تجب الإشارة إلى اللجوء المضطرد و المتزايد لخبرة و تجربة المفتشية العامة للمالية و لاسيما من طرف مختلف مديريات الوزارة و من شركاء القطاع العام لأجل إنجاز المهام التي من شأنها المساعدة في اتخاذ القرار و إبداء الرأي و الإستشارة و المواكبة و الدراسات.

يتم تقدير هذا المؤشر من خلال تقييم جودة التقارير و المذكرات المعدة في شأن المساعدة على إتخاذ القرار من طرف الشركاء طالبي المهام و إن لم يتوفر فبناء على مذكرة التقييم المعدة من قبل لجنة التتبع و الجودة بالمفتشية العامة للمالية و لهذه الغاية، ستمنح درجة تقييم تتراوح ما بين 1 إلى 3 بالتطابق مع مستوى الجودة الذي تم تحقيقه (1 مرضي نسبيا - 2 مرضي - 3 مرضي جدا).

و يتم احتساب المؤشر السنوي بالأخذ بعين الإعتبار، مجموع الأشغال المصنفة في المستويين مرضي و مرضي جدا بالنسبة لمجموع الأشغال المنجزة خلال السنة التي تم تنقيطها و التي ستمكن من قياس مستوى النجاعة المحقق برسم السنة.



مصادر المعطيات

تقييم الشركاء طالبي المهام أو مذكرات التقييم المعدة من قبل اللجنة الخاصة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

مخاطر عدم موضوعية تقييم الشركاء حيال نتاج المهام المنجزة و المسؤوليات التي يمكن ان تترتب عنها

تعليق

يترجم هذا المؤشر التوجه الاستراتيجي للمفتشية العامة للمالية الذي يهدف الى تعزيز دور هذه الهيئة كقوة اقتراحية في المساعدة على اتخاذ القرار



برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

ترتكز استراتيجية برنامج السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية على أربعة محاور هي:

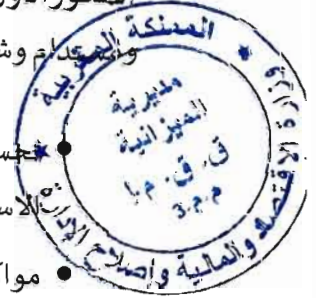
- دعم السياسة الميزانياتية؛
- ضبط وثيرة القطاع المالي وتدبير الخزينة؛
- دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية؛
- تسيير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية.

المحور الأول: يتعلق المحور الأول بدعم السياسة الميزانياتية من أجل توفير ظروف مواتية لخلق نمو قوي وديمقراطي وشامل وذلك عبر :

- تحسين الاستدامة الميزانياتية من خلال تكثيف الجهود الرامية لتوفير هوامش ميزانياتية لفائدة الاستثمار العمومي وتحسين تعبئة التمويلات الخارجية وتشجيع اللجوء للتمويل الابتكاري؛
- مواكبة الإصلاحات الكبرى للدولة وذلك من خلال المساهمة في وضع الاستراتيجيات القطاعية وصياغة الإصلاحات الهيكلية؛
- تدعيم نجاعة التدبير العمومي عبر تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية وتكريس الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي واختيار أفضل للمشاريع المقترح استفادتها من التمويل العمومي.

المحور الثاني: يهتم الحرص على التوازنات الماكرواقتصادية وتحسين شروط التمويل الاقتصادي وخلق مناخ أعمال مناسب وذلك من خلال :

- تحديد شروط التوازنات الماكرواقتصادية والمساهمة في تحقيقها؛
- تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الخزينة وتدبير ديون الخزينة، تمويل عجز ميزان الأداءات و تمويل الإصلاحات الهيكلية وكذا مشاريع المؤسسات العمومية؛
- مواصلة تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المالي وذلك بهدف الاستجابة لحاجيات التمويل للفاعلين الاقتصاديين، وكذا من أجل الرقي بهذا القطاع إلى المعايير المعمول بها دوليا.



المحور الثالث: يتعلق بمهام المساعدة في اتخاذ القرار فيما يخص السياسة الاقتصادية والمالية بهدف تقوية تتبع وتقييم السياسات العمومية وذلك عبر الأهداف التالية:

- تقييم الآثار المجالية وكذا العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من التفاوتات المجالية ووضعيات الاندماج الجهوي ارتباطا بالتنمية الاقتصادية. إضافة إلى التحليل العميق للجوانب المختلفة المرتبطة بمحددات التنافسية القطاعية بالمغرب
- تطوير مجموعة من أدوات التحليل من أجل مقارنة الإشكاليات المتعلقة بالفوارق الاجتماعية والمجالية، وإطلاق دراسات جديدة من أجل تقييم آثار إعادة التوزيع (impacts redistributifs) للسياسات المالية والضريبية.
- وضع برنامج استراتيجي من أجل دراسة مسألة التكامل الإقليمي في إفريقيا من خلال دراسة الإمكانيات القطاعية داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والتتبع الاستراتيجي للاقتصاديات الإفريقية الرئيسية وتقييم الآثار الاقتصادية لمنطقة التبادل الحر الإفريقية.
- تطوير بنك المعطيات MANAR-Stat من خلال وضع قاعدة بيانات مفصلة تضم كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتعلقة بكل دول إفريقيا، بالإضافة إلى مواصلة تطوير آليات وأدوات تحليل الظرفية والتوقع ودراسة الآثار. كما سيتمكن من وضع نظام للتواصل الرقمي مشروعا مهيكلا يهدف إلى تميم عمل المديرية.
- عبر إطلاق برنامج عمل استراتيجي بشأن تأثير تغير المناخ على الاقتصاد المغربي، وذلك عن طريق وضع أول نموذج في هذا المجال (GEMMES)، مع إيلاء اهتمام خاص لآثار الإجهاد المائي والقضايا ذات الصلة.



المحور الرابع: يتعلق بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية: من أجل مواكبة دينامية الإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا، تم إطلاق أوراش هامة من أجل تعزيز الدور الهام للمؤسسات والمقاولات العمومية في النموذج التنموي المغربي ومواصلة تنفيذ السياسات العمومية وانجاز المشاريع المهيكلية الهادفة الى تحسين التنافسية وتنويع مصادر النمو وتحسين ظروف عيش المواطنين.

ويتعلق الأمر على الخصوص ب:

توطيد الارساء الاستراتيجية لهذه الهيئات من خلال اجراء حوارات استراتيجية مع هذه الهيئات في اطار:

- تفعيل التدبير النشط للمحفظة العمومية ،
- تعزيز المنهجية التعاقدية بين الدولة وللمؤسسات والمقاولات العمومية،
- تعزيز منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية،

- تدعيم التدقيق الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية،
- تتبع مخاطر للمؤسسات والمقاولات العمومية،
- رقمنة المساطر ونزع الصفة المادية عنها،
- تحسين الشفافية المالية من خلال تسريع أوراق التنميط المحاسباتي ومهنة المحاسبة،
- الانفتاح على القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال،
- الخصوصية وانفتاح رأسمال المنشآت العامة ومراجعة الاطار القانوني والحكامة المتعلقة بعقود الشراكة،
- تفعيل مرصد آجال الأداء وتنزيل مخطط عمل تحسين آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج
تشكل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وسيلة مهمة لإدراج البعد الاجتماعي في التدبير الميزانياتي للسياسات العمومية بحيث أنها تسمح للمغرب بالتوفر على الأدوات التحليلية لتتبع الازمات وتقييم هذه السياسات من منظور النوع الاجتماعي.

وقصد مؤسسة هذه المقاربة أحدثت الوزارة ابتداء من فبراير 2013، مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، كأرضية لتطوير الخبرة وتدبير المعارف والترابط والتفاعل بين المتدخلين.

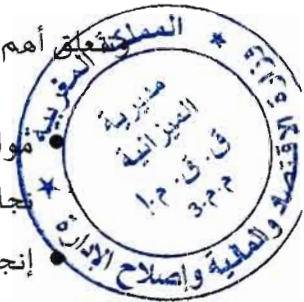
وتهدف استراتيجية مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي إلى مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل قرن سلسلة نتائج سياستها القطاعية بألية للمساءلة تراعي بجلاء بعد للنوع الاجتماعي.

المشروع يتعلق أهم الإجراءات المتخذة في هذا الصدد ب:

مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى مشاريع نجاعة أدائها؛

- إنجاز دراسات تحليلية حول النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات؛
- تفعيل مخطط التكوين حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- وضع مخطط تكوين حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- إحداث نظام معلوماتي مخصص للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- تعزيز إشعاع التجربة المغربية في ميدان الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛

كما تنجز وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة، سنويا، عددا من الدراسات قصد المساهمة في تنوير السياسات العمومية فيما يتعلق بالتنافسية الاقتصادية في بعدها القطاعي والمجالي وذلك علاقة مع الاندماج الاجتماعي والتنمية المستدامة. وتغطي هذه الدراسات كذلك التقليل من الفوارق لاسيما فيما



يرتبط بالنوع. وتشكل هذه الدراسات أيضا أرضية لإثراء التفكير حول المواضيع المعالجة في إطار التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المرافق لمشروع قانون المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة قد حرصت على إدراج مقارنة النوع على مستوى الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية ، لا سيما فيما يخص تعيين ممثلي الدولة في هيئات حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية. كما سيتم إصدار شهادة متصرف لفائدة النساء المسؤولات بمديرية المنشآت العامة والخصوصية قصد الاضطلاع بمهامهن على مستوى الهيئات المذكورة.

2. مسؤول البرنامج

السيد الكاتب العام



3. المتدخلين في القيادة

مديرية الميزانية، مديرية الخزينة والمالية الخارجية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية ومديرية المنشآت العامة والخصوصية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.115: تحسين تبني مقارنة الأداء من طرف المدبرين

المؤشر 1.1.115: معدل توثيق المؤشرات

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	88	98	95	100	100	100	2022

توضيحات منهجية

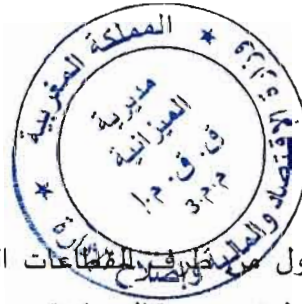
يتم احتساب معدل توثيق المؤشرات على أساس مجموع المؤشرات المضمنة في مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية باستثناء تلك التي في طور الإنشاء (en cours de construction).
وتعتبر المؤشرات موثقة عندما تقدم الجداول المتعلقة بها، على الأقل، أربعة معطيات رقمية (بما في ذلك توقع وقيمة مستهدفة).

■ مصادر المعطيات

- مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات؛
- نظام البرمجة الميزانية "e-budget2"؛
- الحصيلة السنوية لمشاريع نجاعة الأداء المعدة من طرف مديرية الميزانية.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

يجب أن يتم الدفع بمعدل توثيق المؤشرات نحو الارتفاع. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن توفر معطيات بعض المؤشرات يأتي بعد إعداد مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية، وبالتالي عدم إمكانية توثيق المؤشرات المنشأة حديثاً.



■ تعليق

يعكس تطور المؤشر الجهد المبذول من القطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل توثيق المؤشرات إثر المواكبة المقدمة من طرف مديرية الميزانية.

الهدف 2.115: إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية

المؤشر 1.2.115 : عدد القطاعات الوزارية التي اعتمدت ميزانية النوع الاجتماعي

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	23	26	33	38	38	38	2022

■ توضيحات منهجية

يعكس المؤشر عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي اعتمدت مؤشرات وأهدافا تراعي بعد النوع الاجتماعي على مستوى مشاريع نجاعة الأداء. سنويا، يحدد منشور لرئيس الحكومة القطاعات الوزارية والمؤسسات الجديدة المنخرطة في المرحلة التجريبية للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والمرتكزة على نجاعة الأداء.

■ مصادر المعطيات

- مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي؛
- مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات؛
- نظام البرمجة الميزانية "e-budget2"؛

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

يقتصر هذا المؤشر على تقديم عدد القطاعات المنخرطة في المرحلة التجريبية دون أن يبرز النتائج المسجلة في إطار هذه المرحلة.

■ تعليق

طبقا للقانون التنظيمي لقانون المالية، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات أن تقدم سنويا للبرلمان، خلال مناقشة الميزانيات القطاعية، مشروعا لنجاعة الأداء والذي يتضمن تقديما للاستراتيجية العامة للقطاع والبرامج المحددة والموارد المخصصة والأهداف المراد تحقيقها مقرونة بمؤشرات رقمية.

في هذا الإطار يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات، عند إعداد مشاريع نجاعة أدائها، مراعاة:

- تحديد أهداف مستجيبة للنوع الاجتماعي تستهدف تقليص الفوارق المرتبطة بالنوع وتكريس الإنصاف والمساواة؛
- اختيار مؤشرات نجاعة الأداء مستجيبة للنوع الاجتماعي بغرض قياس الأثر فيما يتعلق بالنوع.



الهدف 3.115: تحسين و تطوير أدوات تمويل الخزينة

سنة	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف
سنة	6,4	ما بين 5,5 و 6,5	ما بين 5,5 و 6,5	ما بين 5,5 و 6,5	ما بين 5,5 و 6,5	ما بين 5,5 و 6,5	ما بين 5,5 و 6,5

المستويات منهجية

يساوي مؤشر المدة الزمنية المتبقية لسداد دين الخزينة متوسط المدد الزمنية المتبقية لسداد الدين الداخلي والدين الخارجي للخزينة مرجحة بحجم كل من هذين الدينين المحتسب في نهاية نفس السنة.

يتم التأثير على مؤشر نجاعة الأداء المشار إليه أعلاه عن طريق التدابير والإجراءات المتخذة من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية التي تهدف إلى الرفع من نجاعة تدبير الدين، ولكن تتأثر أيضا بالعوامل الخارجية المتعلقة بتطور الإطار الماكرو اقتصادي وظروف التمويل في السوقين المحلي والدولي. وبالتالي، فإن النتائج المحصل عليها تتوقف على مدى مطابقة إنجازات هذه المؤشرات مع فرضيات العمل المعتمدة.

مصادر المعطيات

البرنامج المعلوماتي المدمج لتسيير الدين والخزينة العمومية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.



مشروع قانون المالية لسنة 2020

مستوى

في متم سنة 2018 بلغت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة 6,4 سنة، وهو ما يتوافق مع الهدف المحدد لهذا المؤشر والذي يتراوح ما بين 5,5 و 5,6 سنة. ويعزى انخفاض هذا المؤشر مقارنة بسنة 2017 (6,9 سنة) بالأساس إلى انخفاض المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الخارجي بحوالي 7 أشهر وتلك المتعلقة بالدين الداخلي بحوالي 5 أشهر مقارنة بالمستويات المسجلة سنة 2017.

الهدف 4.115: دعم التحليل الماكرو إقتصادي

المؤشر 1.4.115 : الفرق في التوقعات

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0,20	0,40	0,30	0,20	0,20	0,20	2022

توضيحات منهجية

يعتبر إعداد وتعيين الإطار الماكرو اقتصادي للمدى القصير والمتوسط من أهم اختصاصات مديرية الدراسات والتوقعات المالية. والهدف من ذلك هو توقع الوضعية الماكرو اقتصادية التي سيتم خلالها تنفيذ قانون المالية واستخلاص مامش التحرك المتاح أو الإكراهات التي قد تترتب عنها بالنسبة للعمل الحكومي. ويتم إعداد الإطار الماكرو اقتصادي على أساس تطور الاقتصاد ككل وفقا لجدول زمني مرتبط بنشر الحسابات الوطنية وتوقعات صندوق النقد الدولي وتوقيت إعداد مشروع قانون المالية.

كما تقوم المديرية بإعداد التوقعات على المدى المتوسط اللازمة لاعتماد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات والتي تتكون من مجموعة متجانسة من الأهداف الاستراتيجية وبرامج النفقات العمومية التي تحدد الإطار الذي ستعمل في إطاره الوزارات على اتخاذ القرارات التي تهم توزيع وتوظيف مواردها، وذلك تماشيا مع برامج النجاعة التابعة لها.

مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديرية الدراسات الوزارية، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).



حدود و نقاط ضعف المؤشر

تعليق

بهدف تحقيق المزيد من الدقة على مستوى توقعاتها، تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على ضمان تتبع أفضل للظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية (المؤشرات القطاعية) وتطوير وتحسين آليات التوقعات.

المؤشر 2.4.115 : عدد الدراسات 'POLICY AFRICA ET POLICY BRIEF' المنجزة

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2022	التوقع 2021	مشروع قانون المالية 2020	قانون المالية 2019	إتجاز 2018	الوحدة	
2022	47	47	44	38	37	37	عدد	عدد الدراسات 'Policy Africa et Policy brief' المنجزة
2022	30	30	27	24	24	27	عدد	عدد الدراسات المنجزة
2022	12	12	12	10	9	8	عدد	عدد 'Policy brief' المنجزة
2022	5	5	5	4	4	2	عدد	عدد 'Policy Africa' المنجزة

توضيحات منهجية

بالنسبة للمؤشر الفرعي 1: عدد الدراسات المنجزة

تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية، كل سنة، على برمجة مجموعة من الدراسات التي تساهم في تنوير وزير الاقتصاد والمالية في مجال تحليل التنافسية الاقتصادية ببعديها القطاعي والإقليمي وذلك ارتباطا بالاندماج الاجتماعي والبيئة والتنمية المستدامة. وتهم هذه الدراسات أيضا الحد من التفاوتات، خصوصا ذات النوع الاجتماعي. ويتم نشر بعض هذه الدراسات والتي تساهم في إغناء النقاش العمومي حول بعض القضايا الراهنة.

بالنسبة للمؤشر الفرعي 2: عدد Policy brief المنجزة

بالنسبة للمؤشر الفرعي 2: عدد Policy brief المنجزة، من خلال مديرية الدراسات والتوقعات المالية أهمية خاصة للوضع الاقتصادية والمالية للمغرب، من خلال دراسة معمقة لبعض الإشكاليات المتعلقة باستدامة المالية العمومية، وخصائص نظام نمو الاقتصاد المغربي وطريقة تمويله. في هذا الصدد، تقوم المديرية بإعداد وتطوير أدوات تحليلية لمعالجة بعض القضايا المهمة ذات التأثير القوي على أساسيات الإطار الماكرو اقتصادي للمغرب.

بالنسبة للمؤشر الفرعي 3: عدد Policy Africa المنجزة

يشكل التتبع المنتظم للوضع الاقتصادية والمالية لأفريقيا ودينامية اندماجها في الاقتصاد العالمي مجال عمل استراتيجي للمديرية. ولهذا، أطلقت المديرية سلسلة جديدة من المنشورات، "سياسة إفريقيا Policy Africa"، مخصصة لدراسة اندماج المغرب بأفريقيا، وذلك اعتبارا لمكانة إفريقيا المركزية في أولويات السياسة الخارجية للمغرب تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس.

- مصادر المعطيات
- مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).
- حدود ونقاط ضعف المؤشر
- تعليق
- تشكل Policy Africa و Policy brief شكل جديد لمنشورات مديرية الدراسات والتوقعات المالية، بعدد قليل جدا من الصفحات. وهي موجهة لصانعي القرار وتضم تدابير وتوصيات بشأن السياسة الاقتصادية وكذا المكانة الاقتصادية للمغرب على المستوى القاري

الهدف 5.115: تحسين التحليلات المتعلقة بالبيئة و التنمية المستدامة

المؤشر 1.5.115 : عدد الدراسات المنجزة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	2	3	3	4	4	4	2022

- توضيحات منهجية
- تولي مديرية الدراسات والتوقعات المالية أهمية خاصة للإشكاليات المتعلقة بالاندماجية (inclusivité) التي يشكل النوع الاجتماعي محورا أساسيا ضمنها.
- مصادر المعطيات
- مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...)



■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

يشكل بعد النوع الاجتماعي محورا أساسيا يطبع مختلف الدراسات والتحليل التي تقوم بها مديرية الدراسات والتوقعات المالية. بالإضافة إلى ذلك تنجز المديرية تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي الذي يصاحب مشروع القانون المالي، وذلك تماشيا مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية.

الهدف 6.115: مواصلة ديناميكية المواكبة للمؤسسات والمقاولات العمومية

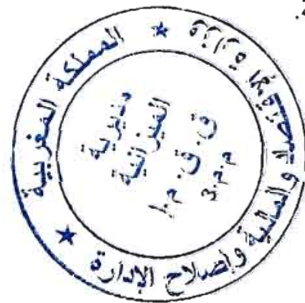
المؤشر 1.6.115 : حصة ميزانيات المؤسسات و المنشآت العامة المدروسة من طرف لجنة الميزانية و المعتمدة في المجلس الاداري قبل دجنبر من السنة الماضية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	35	40	70	90	90	90	2022

■ توضيحات منهجية

المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتطلب المصادقة على ميزانيتها من طرف وزير المالية:

- المؤسسات العامة الخاضعة للمراقبة القبلية،
- المؤسسات العامة المدعمة والخاضعة للمراقبة المواكبة،
- المنشآت العامة الخاضعة للمراقبة المواكبة.



■ مصادر المعطيات

مديرية المنشآت العامة والخصوصية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

تطور هذا المؤشر مرتبط بنجاعة المؤسسات و المنشآت العامة.

■ تعليق

الهدف 7.115: إدراج مقارنة النوع عند تعيين ممثلي الدولة في هيآت حكامه المنشآت والمؤسسات العمومية

المؤشر 1.7.115 : حصة النساء المتصرفات الممثلات لمديرية المنشآت العامة و الخوصصة في مجالس إدارة المنشآت والمؤسسات العمومية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	42	44	46	48	49	50	2023

■ توضيحات منهجية

البسط: عدد النساء المتصرفات من مديرية المنشآت العامة و الخوصصة

المقام: مجموع المتصرفات من مديرية المنشآت العامة و الخوصصة



■ مصادر المعطيات

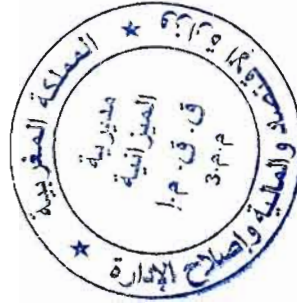
قسم التدبير والموارد / مصلحة الموظفين والتكوين

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

من المرجح أن تتقلب احتمالات تعيين النساء المتصرفات تصاعديا أو تنازليا نظرا إلى تطور المحفظة العامة و / أو تطور عدد النساء الموظفات في هذه المديرية.

■ تعليق

إن هذا المؤشر يدخل في إطار إلتزام الوزارة برسم المبادرة ICRAM2 و تعمل مديرية المنشآت العامة والخصوصية على تعزيز مقاربة النوع عند تمثيل وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة في الهيئات التداولية للمنشآت والمؤسسات العمومية وفي هذا الإطار، شرعت المديرية في القيام بالتدريب المعتمد لصالح المتصرفين من الذكور والإناث لضمان الكفاءة المهنية لهذه الوظيفة.



برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

حدد المخطط الاستراتيجي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة للفترة الممتدة من 2017 – 2021 مجموعة من الأوراش الكبرى التي تهدف إلى تحديث المصالح الجمركية والرفع من كفاءتها، حيث يركز على 5 توجهات أولوية تتمحور حول 20 مشروعا استراتيجيا.

وقد حقق هذا المخطط الاستراتيجي مستويات مرضية من التنفيذ، إذ بلغ مستوى التقدم العام لمجموع المشاريع الاستراتيجية 77% متم شهر مارس 2019.

وكنمرة لإنجاز هذا المخطط الاستراتيجي، فقد تم اعتماد مجموعة من الإجراءات ذات الأثر القوي على أداء إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وكذا تسهيل وتأمين التجارة الخارجية والمرور عبر الجمرک، من أهمها: التجريد الكلي لمسار التصريح الجمركي بالنسبة لكل الأنظمة الجمركية منذ فاتح يناير 2019، مراجعة ترتيبات تدبير القبول المؤقت لوسائل النقل ذات الاستعمال الخاص للمسافرين غير المقيمين لضمان انسيابية أفضل للمرور عبر الجمرک، إحداث "الفرقة الوطنية للجمارك" من أجل تحسين نجاعة المراقبة وحماية المستهلك، حيث تتمثل مهمتها الرئيسية في دعم مكافحة الغش التجاري والتهرب والإتجار غير المشروع للمخدرات.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

وعيا منها بأهمية المرأة كعنصر أساسي للموارد البشرية في الإدارة العمومية، تعمل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على تقليص الفوارق المرتبطة بالنوع وفقا للمبدأ الدستوري المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

وقد أدمجت إدارة الجمارك في مخططها الاستراتيجي 2017-2021 بعدد خاصه بالنوع في إطار مشروع "إعداد الخلف"، وذلك من خلال توفير آليات لتشجيع ولوج المرأة لمناصب المسؤولية (أمره بالصرف، قابضة، رئيسة شعبية ومديرة) وكذا عبر تنفيذ إجراءات تهدف لرفع نسبة ولوج المرأة للتكوين المستمر، والتي تقدر حاليا ب 28%.

2. مسؤول البرنامج

السيد المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة



3. المتدخلين في القيادة

المدراء المركزيون

المدراء الجهويون

رؤساء الأقسام

رؤساء المشاريع

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.116: تبسيط المساطر بهدف تسهيل المبادلات

المؤشر 1.1.116: مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
ساعة	7,29	6,30	5,45	5	5	5	2022

■ توضيحات منهجية

مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى هو الفرق بين تاريخ إيداع التصريح المفصل للبضائع وتاريخ قبول منح شهادة رفع اليد بالنسبة للسلع التي لا تتطلب تدخل أجهزة المراقبة الأخرى (المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، مديرية مراقبة الجودة،...).

■ مصادر المعطيات



يتم الحصول على هذه المعطيات من النظام المعلوماتي لرصد المؤشرات الخاصة بالجمارك "SIID".

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

يتم احتساب متوسط مدة الاستخلاص الجمركي بالنسبة للتصاريح المفصلة التي لا تستوجب تراخيص أجهزة المراقبة (وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات،...). ويمكن هذا المؤشر من تتبع المدة الزمنية التي تخص المصالح الجمركية، وبالتالي تقييم تأثير التدابير المعتمدة لتيسير الاستيراد.

يمكن لهذه المدة أن تتأثر بالإجراءات المنوطة بالفاعل الاقتصادي المعني بالأمر.

■ تعليق

تقليص مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى يدل على المجهود المبذول من طرف الإدارة من أجل تبسيط المساطر الجمركية وبالتالي التأثير إيجابا على تنافسية المقاولات.

الهدف 2.116: ضمان الظروف المواتية للمنافسة المشروعة

المؤشر 1.2.116: المداخيل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
مليار درهم	3,60	3,80	4,20	4,60	4,10	4,10	2022

■ توضيحات منهجية

المداخيل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية هي المبلغ الإضافي المدفوع للجمركية والضرائب الإضافية المستخلصة في إطار المراقبة الجمركية (المراقبة الآنية، المراقبة البعيدة ومرافقة المسافرين) سواء أفضت هذه المراقبة إلى منازعات أم لا.

في حالة المنازعات، يتم احتساب مداخيل كل القضايا بمواءم تلك المبرهنات عن طريق الصلح أو بتنفيذ قضائي.



- مصادر المعطيات
 - حساب يدوي لمبالغ الرسوم والضرائب المحصلة من طرف مختلف المديريات الجهوية.
- حدود و نقاط ضعف المؤشر
 - اعتماد الحساب اليدوي خلال عملية جمع المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر يمكن أن يرفع من هامش الخطأ:
 - جمع المعطيات سيتم مستقبلا بطريقة أوتوماتيكية بعد تطوير النظام المعلوماتي للإدارة.
- تعليق

يمكن هذا المؤشر من تقدير مجهودات الإدارة من حيث تعبئتها في مجال المراقبة وتحصيل مداخيل إضافية لفائدة خزينة الدولة.

الهدف 3.116:3: تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية

المؤشر 1.3.116: معدل الرضا العام للمرتفقين المرتبط بمعالجة الملتمسات عبر الأنترنت

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	70	75	80	85	85	2022

■ توضيحات منهجية

معدل الرضا العام للمرتفقين المرتبط بمعالجة الملتمسات عبر الأنترنت مؤشر مركب، يقيس رضا وارتياح المرتفقين انطلاقا من عدة جوانب: النهج السلس للاستمارة عبر الأنترنت، مدة معالجة الملتمس، وضوح الرد المقدم والانطباع العام للمرتفق حول مراحل التكفل بالملتمس.



- مصادر المعطيات
استطلاع سنوي للرأي على الأنترنت حول مستوى الرضا العام للمرتفقين بخصوص معالجة ملتمساتهم عبر الأنترنت.
- حدود ونقاط ضعف المؤشر
قد يعبر بعض المرتفقين عن عدم رضاهم في حالة عدم حصولهم على رد ايجابي لطلباتهم، حتى لو تمت معالجة هذه الطلبات وفقا لقواعد الجودة والسرعة.
- تعليق

هذا المؤشر يتيح لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تحسين تدبير ملتمسات (شكايات وطلبات المعلومات) المرتفقين، حيث أن استطلاع الرأي عبر الأنترنت يضم أسئلة تتطرق لعدة جوانب مرتبطة بمعالجة الملتمسات ولا يقتصر فقط على تقييم مدة معالجة الملتمس.



برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يعكس هذا البرنامج الرؤية الاستراتيجية للخزينة العامة للمملكة في مجال تنفيذ المالية العمومية وكذا مهام دعم تحقيق هذه الرؤية. تستند هذه الرؤية الاستراتيجية، التي تعبر عن الإرادة الدائمة لموظفي الخزينة العامة نحو مزيد من الابتكار والنجاعة، على ستة محاور رئيسية:

1. تجديد الإطار القانوني للمحاسبة العامة والصفقات العمومية؛

2. تحسين تحصيل الديون العمومية وتدبير النفقات؛

3. تحديث نظام أداء أجور الموظفين؛

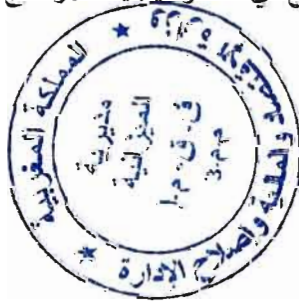
4. إصلاح نظام المحاسبة العمومية للدولة والجماعات الترابية؛

5. تحسين ظروف استقبال المرتفقين، وتعزيز الموارد البشرية وتحديث الأنظمة المعلوماتية وآليات التدبير؛

6. التحكم في المخاطر وتحسين الأداء وجودة الخدمات.

لتنزيل هذه الرؤية، وضعت الخزينة العامة للمملكة الآليات اللازمة لتعبئة خبرتها حول مشاريع محددة بوضوح مع الالتزام بالنتائج. ويجدر التذكير أنه في بعض الأحيان تتجاوز بعض مشاريعها حدود اختصاصاتها عن طريق الاقتراب من شركائها، لضمان قدر أكبر من النجاعة والتنسيق.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج



2. مسؤول البرنامج

الخازن العام للمملكة.

3. المتدخلين في القيادة

مدير الموارد و النظام المعلوماتي على المستوى المركزي و الخزنة الجهويون على المستوى الجهوي

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.117: تعبئة موارد الدولة و الجماعات الترابية

المؤشر 1.1.117: معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	73	76	79	79	79	79	2022

توضيحات منهجية

معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية : هو معدل التحصيل الصافي الذي يقيس التحصيل المنجز بالنسبة للمبالغ المتكفل بها خلال السنة الجارية و التي لم تكن موضوع إيقاف قانوني لتحصيلها (المنازعات القضائية، الضرائب غير المستحقة، تسهيلات في الأداء وما إلى ذلك).

(*): تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لعدد الجداول فإن معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية لا يتعدى 40% من الديون



مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار المبالغ المتكفل بها موضوع إيقاف قانوني لتحصيلها (المنازعات القضائية، الضرائب غير المستحقة، تسهيلات في الأداء وما إلى ذلك).

تعليق

تعتزم الخزينة العامة للمملكة تحسين هذا المؤشر للوصول الى معدل 80% في أفق 2021.

المؤشر 2.1.117: المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
مليار درهم	3.84	3,40	3,80	3,80	3,80	3,80	2022

توضيحات منهجية

المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة : هو مبلغ المداخيل الفعلية المحصلة المتعلقة بالباقي استخلاصه بالنسبة للسنوات السابقة.

مصادر المعطيات

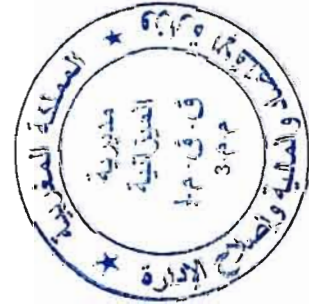
تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يقيس الانجازات من حيث المبالغ المحصلة ولا يأخذ بعين الاعتبار عدد الجداول المحصلة.

تعليق

هذا المؤشر يسمح بتتبع مستوى تصفية الباقي استخلاصه بالنسبة للسنوات السابقة.



الهدف 2.117: تبسيط وتحديث أداء الضرائب و الرسوم

المؤشر 1.2.117 : عدد عمليات أداءات الضرائب والرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	355 321	400 000	500 000	600 000	600 000	600 000	2022

توضيحات منهجية

عدد عمليات أداءات الضرائب و الرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها : هو عدد عمليات أداء الضرائب و الرسوم المنجزة بصفة غير مادية (عبر الانترنت، التحويل البنكي وما إلى ذلك).

مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يعطي فكرة شمولية عن مدى استعمال المرافق المالية بالطرق الجديدة للأداء.

تعليق

تعتزم الخزينة العامة للمملكة تحسين هذا المؤشر بالاعتماد على دعم التواصل حول الطرق الجديدة للأداء.

الهدف 3.117: ترشيد مسلسل تنفيذ ومراقبة نفقات الدولة

المؤشر 1.3.117 : متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	10	9	8	7	7	7	2022

توضيحات منهجية

متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات: يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام بين تاريخ التأشير وتاريخ التوصل بمقترح الالتزام بالنفقات. يمكن هذا المؤشر المتعلق بالصفقات العمومية للدولة من قياس سرعة التعامل مع مقترحات الالتزام بالنفقات على مستوى المشروعية.

■ مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يتعلق فقط بالصفقات العمومية للدولة.

■ تعليق

هذا المؤشر يترجم التحسن الملموس لسرعة التعامل مع مقترحات الالتزام بالنفقات على مستوى المشروعية.



برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

اعتمدت المديرية العامة للضرائب استراتيجية تنبني على نجاعة الأداء والابتكار لضمان تعبئة الموارد بشكل عادل وضمان جودة الخدمة للمواطن.

وتظل جودة الخدمة التوجه الرئيسي الوارد في خطة العمل الاستراتيجية للفترة الممتدة ما بين 2017 و2021.

بالإضافة إلى ذلك، واستجابة لمبدأ العدالة الضريبية انعقدت المناظرة الوطنية الثالثة للضرائب يومي 3 و4 من شهر ماي لسنة 2019 قصد تحديد الخطوط الرئيسية للنظام الضريبي الوطني الجديد.

ستدعم هذه الآلية الجديدة بمشروع قانون إطار يشكل مرجعية لقوانين المالية التي سيتم تنزيلها خلال السنوات الخمس المقبلة.

ونجد من بين التدابير ذات التأثير في إطار الإصلاح المنشود:

- تجميع الجبايات الوطنية والضرائب المحلية والرسوم شبه الضريبية في المدونة العامة للضرائب؛
- محاربة الغش الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي؛
- تعزيز حقوق دافعي الضرائب من أجل تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات؛
- تعزيز جهود عصنة الإدارة الضريبية من خلال استكمال الرقمنة وإضفاء طابع الاحترافية والتخصص المهني ونشر قيم الأخلاق والشفافية؛
- تبسيط الضرائب المحلية وملاءمة قواعدها وإجرائاتها مع الضرائب الوطنية.

وفي إطار الوضع الحالي الذي تطغى عليه التغيرات الدولية والوطنية وتحديات التحديث والعصنة، عملت المديرية العامة للضرائب على إنجاز عدد من المشاريع الهدف منها:



- تحسين جودة خدماتها للملزمين وتشجيع المواطنة الجبائية؛
- تحديث الإدارة؛
- تحسين وعقلنة تحصيل الضرائب والرسوم.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

2. مسؤول البرنامج

المدير العام للضرائب

3. المتدخلين في القيادة

المديرون المركزيون والجهويون والإقليميون.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.118: تحسين جودة الخدمات وتشجيع المواطنة الجبائية

المؤشر 1.1.118: النسبة المئوية للشكايات المعالجة في غضون 30 يوما ابتداء من تاريخ ايداعهم

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	67	85	95	100	100	100	2022

■ توضيحات منهجية

تستخرج هذه النسبة انطلاقا من احتساب عدد الشكايات المعالجة في غضون 30 يوما على العدد الإجمالي للشكايات المودعة.

■ مصادر المعطيات النظام المعلوماتي

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

يمكن لهذا المؤشر أن يتأثر بعدم استقرار عدد الشكايات الواردة نتيجة اجراءات التدبير والفحص الجبائي التي يقوم بها المفتشون.

■ تعليق

نسبة قابلة للارتفاع نظرا للمجهود الذي تقوم به الإدارة من أجل تحسين وتسريع معالجة الشكايات.



الهدف 2.118: تحديث الإدارة

المؤشر 1.2.118 : نسبة المساطر الإلكترونية

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2022	التوقع 2021	مشروع قانون المالية 2020	قانون المالية 2019	إنجاز 2018	الوحدة
2022	100	100	100	94	88	83,40	%

- توضيحات منهجية
يتعلق الأمر بتقييم عدد المساطر الإلكترونية المفتوحة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب مقارنة مع القيمة المستهدفة. ويرتبط هذا المؤشر ارتباطا مباشرا بالتوجه الاستراتيجي للمديرية والرامي الى جعلها إدارة رقمية.
- مصادر المعطيات
المساطر الإلكترونية المقدمة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب.
- حدود و نقاط ضعف المؤشر
يبين هذا المؤشر نسبة تطور المساطر الإلكترونية المقدمة دون أن يبين مدى التطور الذي عرفته هذه المساطر.
- تعليق
تعرف المساطر المقدمة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب تطورا مستمرا وذلك لتلبية حاجيات الملزمين ومواكبة التطورات التكنولوجية والاستجابة للتغيرات التي تطرأ على القوانين.



الهدف 3.118: تحسين تحصيل الضرائب و الرسوم

المؤشر 1.3.118 : نسبة تطور تحصيل الضرائب (التي تخص المديرية العامة للضرائب)

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	82	76,50	77	78	78	78	2022

توضيحات منهجية

تحتسب نسبة التحصيل انطلاقا من تحصيلات الجداول وقوائم الإيرادات على مجموع الإصدارات مع خصم الإصدارات الموقوفة التنفيذ أو التي تم قبول إلغائها.

مصادر المعطيات

الواجب تحصيله والمباغ المحصل عليها من طرف قابضي الإدارة الجبائية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يشمل التحصيل الطوعي.

وتجدر الإشارة ان التحول الرقمي للمديرية العامة للضرائب كفيل بتوفير موارد بشرية إضافية لتعزيز صفوف أعوان التنفيذ والتبليغ بالخزينة، من أجل مردودية أكبر للتحصيل الجبري

تعليق

هذا المؤشر لا يشمل التحصيل الطوعي.

وتجدر الإشارة ان التحول الرقمي للمديرية العامة للضرائب كفيل بتوفير موارد بشرية إضافية لتعزيز صفوف أعوان التنفيذ والتبليغ بالخزينة، من أجل مردودية أكبر للتحصيل الجبري



برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تساهم مديرية أملاك الدولة، من خلال تعبئة الملك الخاص للدولة، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا عبر مواكبة الدينامية الوطنية للاستثمار وإنجاز التجهيزات العمومية.

وفي هذا الصدد، تمت برسم الفترة الممتدة من 2002 إلى 2018 تعبئة ما يقارب 96 186 هكتارا من الملك الخاص للدولة (خارج مخطط المغرب الأخضر) لدعم الأوراش الكبرى ومشاريع إنشاء البنيات التحتية، وكذا مساندة مختلف الاستراتيجيات القطاعية و برامج التنمية بقيمة استثمار تقدر ب 278 مليار درهم و 275446 منصب شغل مرتقب:

-15 384 هكتارا تم رصدما لفائدة قطاع السكن لأجل انجاز برامج سكنية ومحاربة السكن غير اللائق؛
-57 119 هكتارا تمت تعبئتها لفائدة قطاع الطاقة، و ذلك في إطار تفعيل سياسة الحكومة الهادفة إلى تطوير الطاقات المتجددة؛

-8 907 هكتارا تمت تعبئتها لفائدة قطاع السياحة (مخطط بلادي، المخطط الأزرق، إحداث محطات للتهيئة السياحية و انجاز مركبات و وحدات سياحية مندمجة، ...)؛

-5 707 هكتارا تمت تعبئتها لفائدة قطاع الصناعة لتهيئة فضاءات للاستقبال وكذا لدعم مختلف القطاعات الصناعية (برنامج انبثاق، البرنامج الوطني للإقلاع الصناعي 2014-2020، ...).

وخلال سنة 2019، تمت المصادقة على 34 مشروعا استلزم تعبئة الملك الخاص للدولة (التدبير اللامركز للاستثمار 33 مشروعا) بمساحة إجمالية تناهز 583 هكتارا وباستثمار يصل إلى 926 مليون درهم وخلق 3262 منصب عمل متوقع. وقد همت هذه التعبئة بالأساس قطاعات الصناعة و السكن و الخدمات و استهدفت خاصة جهتي الداخلة - واد الذهب و العيون - الساقية الحمراء.

وفي ما يخص توقعات سنة 2020، فستتم تعبئة مساحة إجمالية تناهز 470 هكتارا في إطار النظام التعاقدى للاستثمار أساسا لفائدة قطاع الطاقة و الصناعة الفلاحية و اللوجستيك.

هذا، ويبقى توفير الوعاء العقاري اللازم والجاهز للاستعمال التجاري الأكبر الملقى على عاتق مديرية أملاك الدولة لأجل دعم دينامية الاستثمار والاستجابة لانتظارات مختلف الفاعلين الإداريين ومن ناحية أخرى، وفي إطار تحديث تدبير الملك الخاص للدولة من أجل تحسين جودة تقديم خدمات ذات جودة تستجيب لانتظارات المواطنين والفرقاء، قامت مديرية أملاك الدولة بتطوير برنامجها الاستراتيجي الذي يتمحور حول عدة أوراش مهيكلية، تتمثل في ما يلي:



- مواصلة الأوراش المرتبطة بضبط وتحفيز أملاك الدولة؛
- العمل على تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون؛
- تحسين حماية الرصيد العقاري للدولة؛
- تحيين الترسانة القانونية والتنظيمية للأملاك (وضع مدونة للأملاك الخاصة للدولة)؛
- تميم الملك الخاص للدولة والرفع من مردوديته؛
- التدبير الديناميكي للتجهيزات العمومية؛
- التدبير النشط للأملاك وإعادة تكوين المخزون العقاري للدولة؛
- تحديث النظام المعلوماتي وإعادة تأهيله؛

تحسين تتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية المستلزمة للوعاء العقاري العمومي

- ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج



2. مسؤول البرنامج

مدير أملاك الدولة.

3. المتدخلين في القيادة

المسؤولون عن الوحدات الادارية المختصة .

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.119: تحسين العرض العقاري المعبأ لفائدة الاستثمار والتجهيزات العمومية

المؤشر 1.1.119 : المساحة المصفاة من الاحتلالات بدون سند أو قانون

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	1 118	2 000	2 000	2 000	2 000	16 000	2025

- توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر المساحة التي خضعت لإجراءات التسوية (المعاينة القضائية، وضع طلبات الإفراغ،...)

■ مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة (قسم تصفية الممتلكات/ قسم التنظيم ومراقبة التدبير)

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بالمحيط الاجتماعي وبتدبير الأفراد.

- تم تحديد القيمة المستهدفة بالاعتماد على الوضعية الحالية لمجموع الاحتلالات بدون سند أو قانون التي ينبغي تصفيتها؛
- تم تحديد السنة المرجعية في سنة 2025 (ثمانى سنوات ابتداء من سنة 2018) بالنظر للمخزون الحالي المتعين تصفيته تبعا لتوقعات الإنجاز برسم كل سنة؛
- تجدر الإشارة إلى أن القيمة المستهدفة والسنة المرجعية قابلتين للتحيين أخذًا بعين الاعتبار عدم استقرارية المخزون الحالي الخاضع للتغيير.

■ تعليق

تهدف هذه العملية إلى تسوية وضعية الملك الخاص للدولة موضوع احتلالات غير قانونية من طرف الاغيار ويتيح هذا المؤشر تتبع المنجزات في هذا الاطار.

للإشارة فإن القيمة المستهدفة للمؤشر هي قيمة تراكمية Cumulative.



الهدف 2.119: حماية الملك الخاص للدولة

المؤشر 1.2.119 : المساحة المحفوظة للملك الخاص للدولة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
مكتار	71 273	20 000	20 000	20 000	20 000	200 000	2027

توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر مساحة الأراضي المحفوظة

مصادر المعطيات

- مديرية أملاك الدولة (قسم حماية الرصيد العقاري/ قسم التقييم والإصلاح الإداري والتدبير)

- الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية

حدود و نقاط ضعف المؤشر

صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بتدخلات باقي الأطراف المعنية ولا سيما الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية

- تم الاقتصار في تحديد القيمة المستهدفة والسنة المرجعية على سنة 2027 (فترة 10 سنوات ابتداء من سنة 2018). وسيتم تجديدهما في حينه بعد بلوغ الهدف المتوخى برسم الفترة المعنية؛
- تبقى القيمة المستهدفة قابلة للتغيير (في منحى تصاعدي) تبعا لوتيرة سير ورش التحفيظ وخاصة بالنسبة للأقاليم الجنوبية.

تعليق

تهدف هذه العملية الى تعزيز الرصيد العقاري للدولة عبر تحفيظه. ويتيح هذا لمؤشر إمكانية تتبع هذا الورش.

للإشارة فإن القيمة المستهدفة للمؤشر هي قيمة تراكمية Cumulative.

الهدف 3.119: تميم الملك الخاص للدولة

المؤشر 1.3.119 : إيرادات وعائدات الملك الخاص للدولة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
مليون درهم	2 349	1 400	1 400	1 400	1 400	7 000	2022

توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر مبالغ الإيرادات والعائدات المتأتية من تدبير الملك الخاص للدولة.

مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة (قسم تميم الرصيد العقاري/ قسم التنظيم ومراقبة التدبير)

حدود و نقاط ضعف المؤشر

صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بدينامية النشاط الاقتصادي.

- تم الاقتصار في تحديد القيمة المستهدفة والسنة المرجعية على سنة 2022 (فترة 5 سنوات ابتداء من سنة 2018). وسيتم تجديدهما في حينه بعد بلوغ الهدف المتوخى برسم الفترة المعنية.

تعليق

يهدف هذا المؤشر إلى التتبع الجيد لإيرادات وعائدات الدولة.

للإشارة فإن القيمة المستهدفة للمؤشر هي قيمة تراكمية Cumulative.





محددات النفقات

الجزء الثالث

1. محددات نفقات الموظفين و الأعران

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

• جدول 16 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

%	الأعداد			الدرجات/الرتب
	المجموع	الاناث	الذكور	
23,93	4 545	1 245	3 300	موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)
30,01	5 700	2 560	3 140	موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)
46,06	8 749	3 486	5 263	الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)
100	18 994	7 291	11 703	المجموع

• جدول 17 : التوزيع حسب المصالح

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
21,83	4 146	1 890	2 256	المصالح المركزية
78,17	14 848	5 401	9 447	المصالح اللامركزية
100	18 994	7 291	11 703	المجموع



• جدول 18 : التوزيع حسب الجهات

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
9,75	1 448	417	1 031	جهة طنجة-تطوان- الحسيمة
11,11	1 650	425	1 225	جهة الشرق
9,14	1 357	567	790	جهة فاس - مكناس
20,93	3 108	1 542	1 566	جهة الرباط - سلا- القنيطرة
2,97	441	143	298	جهة بني ملال - خنيفرة
28,93	4 295	1 520	2 775	جهة الدار البيضاء- سطات
6,95	1 032	404	628	جهة مراكش - آسفي
1,58	234	57	177	جهة درعة - تافيلالت
5,52	819	214	605	جهة سوس - ماسة
0,87	129	26	103	جهة كلميم- واد نون
1,59	236	49	187	جهة العيون-الساقية الحمراء
0,67	99	17	82	جهة الداخلة - واد الذهب
100	14 848	5 381	9 467	المجموع



ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعران

• جدول 19 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2020 (مشروع قانون المالية)

العدد	النفقة	
18994	2 770 000 000	النفقات الدائمة
187	6 107 000	المناصب المحذوفة
740	13 650 000	عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
28	4 360 000	عمليات الإدماج
	0	مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
	131 300 000	الترقيات في الدرجة والرتبة (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
18994	2 913 203 000	نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين
	0	نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة
	2 913 203 000	نفقات الموظفين المتوقعة



2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و

المشروع أو العملية

برنامج 130 : دعم وقيادة

محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والتفقات المختلفة

■ مشروع 1: الدفاع القضائي

باعتبارها مدافعة عن مصالح الدولة أمام المحاكم الوطنية والدولية، أدرجت الوكالة القضائية للمملكة في برنامجها الاستراتيجي مجموعة من المشاريع والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق النجاعة على مستوى الدعاوي القضائية المرفوعة ضد الدولة بالإضافة إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للشركاء. ونذكر من

بين هذه المشاريع:

- تحقيق الإطار القانوني المؤطر لعمل المؤسسة، بهدف تكييفه مع التغيرات الداخلية والخارجية التي عرفتها المؤسسة، ولضمان انفتاح أكبر للمؤسسة على محيطها وشركائها.

- مراجعة الهيكلة الداخلية للمؤسسة، لضمان فعالية أكبر وللاستعداد للتغيرات التي ستفرضها الاختصاصات الجديدة التي ستوكل للمؤسسة بموجب النص القانوني الجديد، ومواكبة ورش الجهوية المتقدمة عبر أحداث تمثيلية خارجية.

- وضع خارطة للمخاطر، تمنح للوكالة القضائية للمملكة رؤية شاملة عن الأخطار الناتجة عن منازعات الدولة، وتضع رهن اشارتها برنامج عمل للتحكم في الأثار المترتبة عن هذه المخاطر خاصة الأثار المالية.

- إزالة الطابع المادي عن تبادل الوثائق والمعطيات بين الوكالة القضائية للمملكة وشركائها في القطاعين العام والخاص.

- الوقاية من المنازعات، عن طريق خفض عدد ملفات المنازعات والتحكم في الأثر المالي للمنازعات على ميزانية الدولة ووقعها على صورة الإدارة. ولقد شرعت الوكالة القضائية للمملكة في إنجاز مجموعة من الدراسات القطاعية والموضوعاتية التي تهم بعض القطاعات الوزارية.

- تنظيم مساطر العمل وتعزيز الوسائل: تم وضع مخطط بهدف إعادة تنظيم طرق العمل وتعزيز وسائل العمل المتاحة بالإضافة إلى تدبير مندمج للموارد البشرية وللتكوين. ويعد هذا الإجراء من أولويات الوكالة القضائية للمملكة للسنوات القادمة. ولقد تم في هذا الصدد، اعتمادا مقاربة تشاركية في إعداد برنامج، للتكوين ولتقوية القدرات، خاص بالموارد البشرية في مجالات القانون،

والتسيير، والتخطيط الاستراتيجي، وتدبير المشاريع للفترة 2018-2021. وفي إطار تحديث طرق عملها وتدبيرها، تتوفر الوكالة القضائية للمملكة، على نظام معلوماتي مندمج SIGILE لتدبير ملفات المنازعات والذي يعد ركيزة أساسية للتدبير اليومي لملفات المنازعات وإصدار مختلف الإحصائيات المتعلقة بتدبير هذه المنازعات.

وتتمثل النفقات الرئيسية لميزانية المعدات والنفقات المختلفة، بالنسبة لهذا المشروع، في الاتصال والإعلام بمبلغ يقدر ب 315000 درهم وب 420000 درهم فيما يخص النفقات المختلفة. وبالنسبة لميزانية الاستثمار، فالنفقات تخص بالأساس الأنظمة المعلوماتية وذلك بمبلغ يقدر ب 250000 درهم.

■ مشروع 2: تفتيش وتدقيق وتقييم السياسات العمومية

يعتبر المخطط الاستراتيجي للمفتشية العامة للمالية للفترة الممتدة ما بين 2017-2021، خارطة طريق تهدف إلى تعزيز

الإنجازات السابقة في مجالات تدخل الهيئة وكذا الانخراط في التوجهات التي حددها المخطط الاستراتيجي للوزارة برسم



نفس الفترة. وينبني هذا المخطط على الركائز التالية:

- تقوية مهام التفتيش والتدقيق ذات العلاقة بالمداخيل العمومية؛
- تطوير مهام تدقيق نجاعة الأداء وتقييم السياسات والبرامج العمومية؛
- الاسهام في الوقاية من الفساد عبر توطيد التعاون مع مختلف الشركاء المعنيين؛
- تعزيز القوة الاقتراحية للمفتشية العامة للمالية من خلال إنجاز دراسات وأبحاث؛
- تطوير نظام جديد لتتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية والواردة في تقارير المفتشية العامة للمالية؛
- العمل على إجراء تقييم سنوي لنظام واستقبال المرتفقين ومستوى الخدمات المقدمة لهم من قبل مصالح الوزارة؛
- مواصلة الشراكة ما بين المفتشية العامة للمالية ونظراتها بالدول الإفريقية.

وتتمثل النفقات الرئيسية لميزانية المعدات والنفقات المختلفة، بالنسبة لهذا المشروع، في النفقات المختلفة بمبلغ يقدر ب 930000 درهم وبالنسبة لميزانية الاستثمار، فالنفقات تخص بالأساس الأنظمة المعلوماتية وذلك بمبلغ يقدر ب 1000000 درهم.

■ مشروع 3: تدبير الموارد

تساهم مديرية الشؤون الإدارية والعامة في تنفيذ برنامج "دعم وقيادة" والذي بدوره يهدف إلى تطبيق السياسات العمومية المنوطة بقطاع الاقتصاد والمالية.

تتمثل استراتيجية هذه المديرية في تدبير الموارد والتي تتمحور توجهاتها الاستراتيجية الرئيسية حول النقاط التالية:

- تعزيز الكفاءات و المهارات الفردية والجماعية لموظفي القطاع والعمل على تطويرها،
- تحسين تخطيط الموارد البشرية وذلك عبر إعطاء دينامية جديدة للمخطط المديرى للموارد البشرية الخاص بالقطاع،
- تحسين الممارسات التدبيرية داخل هيكل القطاع،
- الإستغلال الأمثل للوعاء العقارى للقطاع من خلال تنفيذ استراتيجية عقارية تهدف إلى ترشيد النفقات،
- ضمان استمرارية عمل مركز البيانات والذي يعتبر بنية هيكلية حيوية، يستخدم لاستضافة الانظمة، المعلوماتية لمديريات القطاع،
- ضمان عمل وتطوير وتعميم نظام المعلومات الخاص بتدبير الموارد،
- استغلال تقنيات التكنولوجيا الحديثة من أجل تطوير الخدمات التي تقدمها المديريات،
- تصميم وتنفيذ سياسة أمنية لصيانة البنية التحتية المعلوماتية والانظمة المعلوماتية.

وتتمثل النفقات الرئيسية لميزانية الاستثمار، بالنسبة لهذا المشروع، في:

- البناء والتهيئة وشراء العتاد ب 30,75 مليون درهم ويشمل أساسا تشييد المباني و شراء العتاد وأثاث المكاتب و شراء العتاد التقني الخاص بمطبعة الادارة المركزية وبمركز البيانات...
- النظام المعلوماتية للميزانية 13,85 مليون درهم وتشمل أساسا اقتناء ووضع حلول لدعم درجة تأمين المشاريع تطوير التطبيقات مع ازالة الطابع المادي للإجراءات الإدارية وتقوية سعة مركز بيانات الوزارة (Datacenter) ودعم معداته التقنية (الكهربائية والتبريد)...
- إعانة لمرفق الدولة المسير بصفة مستقلة "القسم الإداري" 6,5 مليون درهم.



بالنسبة لميزانية المعدات والنفقات المختلفة، تتمثل النفقات الرئيسية لهذا المشروع، في:

- التحملات العقارية 41,24 مليون درهم وتشمل صيانة وإصلاح المباني الإدارية...
- الاتصال والإعلام 7,07 مليون درهم ونذكر منها، مصاريف الإشهار والإعلان، الاشتراك والتوثيق....
- إعانة لفائدة مؤسسة الأعمال الاجتماعية 20 مليون درهم
- النفقات المختلفة ب 18,46 مليون درهم وتشمل النفقات الخاصة بالنقل والتعويضات والاستقبال، حظيرة السيارات، العتاد واللوازم ومصاريف أخرى.

■ مشروع 4: الارجاجات والتحويلات والتعويض عن الخدمة المقدمة

في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، تم تحويل عدد من التكاليف المشتركة لميزانية التسيير إلى الإدارة المركزية.

وتتجلى هذه التكاليف في :

- تخفيضات وتسديدات وإرجاعات وديون غير قابلة للإستيفاء
- إبراء الذمة على وجه الإحسان
- تسديد المبالغ المتعلقة بالمقاصة الناتجة عن تخفيض الأكرية
- مصاريف قضائية وأتعاب المحامين والفقهاء في القانون والخبراء
- مصاريف متعلقة بالحسابات الجارية البريدية وبالنفقات العمومية المؤدات بالخارج
- إرجاعات لفائدة الموزعين المساعدين على بيع الدمغة

■ مشروع 5: مثالية الإدارة فيما يخص التنمية المستدامة

يتخذ قطاع الاقتصاد والمالية، إجراءات ملموسة من أجل تحقيق النجاعة الطاقية والمقاربة الإيكولوجية، نذكر منها:

- الالتزام بالمسؤولية الإيكولوجية والنجاعة الطاقية طبقا للمعايير الدولية؛
- تقوية المبادرات من أجل إدارة عمومية مشغلة مسؤولة؛
- تطوير الاستعمال المثالي للفاعلين العموميين لوسائل النقل .
- تشجيع طلبات عمومية مستدامة ومسؤولة ؛



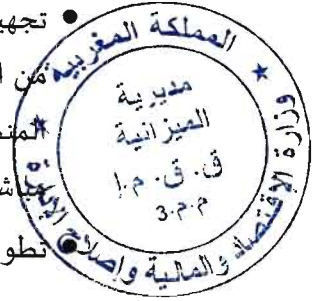
برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية

محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : ضبط وثيرة القطاع المالي وتدبير الخزينة
يعرف المشروع، في هذه الفترة، إنجاز عدة مشاريع نذكر منها:

- صيانة النظام المعلوماتي الخاص بتدبير الدين وتدبير الخزينة
- نظام تدبير المعطيات وتتبع السوق الثانوية لسندات الخزينة، إن نظام السوق الثانوية لسندات الخزينة المستعمل حاليا من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية لم يعد يلي حاجيات مستعمليه سواء من حيث تدبير أو معالجة معطيات هذا السوق وبذلك، أصبح من اللازم تعويض هذا النظام بأخر جديد لتدبير ومعالجة جميع المعطيات المتوفرة ولتمكين مديرية الخزينة من الأدوات اللازمة لمراقبة أمثل للسوق.

● تجهيز مديرية الخزينة و المالية الخارجية بمنصات Bloomberg لتمكين المكلفين بعمليات الدين من القيام بمهام مراقبة السوق الوطنية والدولية. و مع تطور أدوات و اليات الدين، أصبحت هذه المنصات أداة لتتبع العروض الإلكترونية لأذونات الخزانة EBOND ولتغذية نظام TADBIR بطريقة مباشرة ولهذا أصبح من الضروري تزويد هذه المديرية بمنصتين إضافيتين ل Bloomberg. تطوير دليل المستثمر في الأوراق المالية السيادية بالعملة المحلية.



وتمثل النفقات الرئيسية لميزانية المعدات والنفقات المختلفة، بالنسبة لهذا المشروع، في الاتصال والإعلام بمبلغ قدره 1,32 مليون درهم و في النفقات المختلفة ب 1.665.600 درهم والتي تشمل بالأساس الانخراط في المنظمات الدولية وكذا النقل والتعويضات.

وفيما يخص ميزانية الاستثمار، تتمثل النفقات الرئيسية في الأنظمة المعلوماتية بمبلغ قدره 2,8 مليون درهم.

■ مشروع 2 : دعم السياسة الميزانية

في إطار تعزيز التنزيل الفعلي للقانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130-13 والذي أضاف القانون مجموعة من التدابير الجديدة لتحديث تسيير المالية، بادرت مديرية الميزانية بتصميم وتطوير ونشر نظام معلوماتي موجه للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، بالإضافة الى المؤسسات العمومية المدعومة من طرف الدولة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك بغية دعم مندمج للمهام المتوخاة منها.

ولقد تم تفعيل الجزء الأول من النظام الجديد "Zebudget" ويتوخى الجزء الثاني من النظام، تعزيز وتحسين ادائه وجودته على ضوء تجربته خلال السنة الأولى من العمل، كما يهدف هذا النظام الى :

- تغطية وظائف جديدة تتعلق بتتبع التعديلات التي تجرى على مشروع قانون المالية في غرفتي البرلمان؛
- تقييم نفقات الموظفين (كتلة الأجور) ؛
- مساندة الأشغال المتعلقة بالرؤية الجديدة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في إدارة السياسات العمومية؛

أما بخصوص ميزانيات المنشآت والمؤسسات العمومية المدعومة من طرف الدولة، فسيتم إدراجها في أفق سنة 2020 وسيتم تشغيل النظام المعلوماتي الجديد على بنية تحتية حديثة لضمان مرونة النظام وجاهزيته العالية. كما سيتم تفعيله، في شبكة معلوماتية خاصة ومؤمنة ومنفصلة عن شبكة الانترنت المحلية.

وتتمثل النفقات الرئيسية لميزانية المعدات والنفقات المختلفة، بالنسبة لهذا المشروع، في الاتصال والإعلام بمبلغ قدره 2,48 مليون درهم وفي النفقات المختلفة ب 1.012.000 درهم والمصاريف المتعلقة بمركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي بمبلغ قدره 500.000 درهم.

وفيما يخص ميزانية الاستثمار، تتمثل النفقات الرئيسية في الأنظمة المعلوماتية بمبلغ قدره 2,8 مليون درهم ومصاريف مرتبطة بإصلاح تدبير الاستثمار العمومي 3 ملايين درهم

3: دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية

الدور الأساسي لهذا المشروع

وتقييم السياسات العمومية وذلك عن طريق الإجراءات التالية:

- تقييم الآثار المجالية وكذا العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من التفاوتات المجالية ووضعيات الاندماج الجهوي ارتباطا بالتنمية الاقتصادية. وستقوم كذلك بتحليل عميق للجوانب المختلفة المرتبطة بمحددات التنافسية القطاعية بالمغرب؛
- تطوير مجموعة من أدوات التحليل من أجل مقارنة الإشكاليات المتعلقة بالفوارق الاجتماعية والمجالية، وإطلاق دراسات جديدة من أجل تقييم آثار إعادة التوزيع للسياسات المالية والضريرية؛
- خلق برنامج استراتيجي من أجل دراسة مسألة التكامل الإقليمي في إفريقيا ؛
- إطلاق برنامج عمل استراتيجي بشأن تأثير تغير المناخ على الاقتصاد المغربي.

وتتمثل النفقات الرئيسية لميزانية المعدات والنفقات المختلفة، بالنسبة لهذا المشروع، في:



- الاتصال والإعلام بمبلغ قدره 735000 درهم
- النفقات المختلفة بمبلغ قدره 664000 درهم والتي تشمل بالأساس، تكاليف الانخراط في عدد من ورشات العمل لمجموعة من الهيئات الدولية من أجل بناء القدرات وخلق مجموعة من الخبرات المتعلقة بالمهام الرئيسية لمديرية الدراسات والتوقعات المالية بالإضافة إلى تكاليف النقل والتعويضات.

وفيما يخص ميزانية الاستثمار، تتمثل النفقات الرئيسية في الأنظمة المعلوماتية بمبلغ قدره 1,01 مليون درهم. ويتعلق الأمر خلال هذه الفترة، بمجموعة من المشاريع الجارية، لإنشاء أنظمة معلوماتية، تتسطر على النحو التالي:

- تصميم، تطوير وتنفيذ نظام صنع القرار لإنتاج التقارير ولوحات القيادة الخاصة بمديرية الدراسات والتوقعات المالية
- اقتناء، تركيب، إعداد، تطوير وتنفيذ نظام معلومات جغرافي "سيغ" لفائدة مديرية الدراسات و التوقعات المالية بالإضافة إلى خدمات التكوين والصيانة ذات الصلة.



■ مشروع 4: تسيير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية

يتعلق المشروع بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية التي تمثل فاعلا أساسيا في نموذج النمو للمغرب. كما ستظل هذه الهيئات تلعب دور القاطرة في تطوير البنيات التحتية الأساسية وفي التنمية المجالية. ويتم السعي وراء تحسين أداء المؤسسات والمقاولات العمومية نظرا لأثره على تكاليف الإنتاج فيما يتعلق بتوفير المرافق العمومية وتعزيز تغطية البلاد من حيث البنيات التحتية المرتبطة بالطاقة والطرق السيارة والنقل السككي والموانئ والمطارات... وكل ذلك في خدمة الاستثمار.

وفي هذا الصدد تم انجاز العديد من الاوراش، التي تهدف إلى تحسين حكامه المؤسسات والمقاولات العمومية ودعم نجاعة المراقبة المالية، نذكر من بينها تحيين ميثاق الممارسة الجيدة لحكامه المؤسسات والمقاولات العمومية، إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، تعزيز المنهجية التعاقدية، إرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية من أجل تأطير أحسن لدور الدولة المساهمة...

وتتمثل النفقات الرئيسية لميزانية المعدات والنفقات المختلفة، بالنسبة لهذا المشروع، في النفقات الخاصة بمبلغ قدره 1,08 مليون درهم وفيالاتصال والإعلام بمبلغ قدره 294.000 درهم.

وفيما يخص ميزانية الاستثمار، فالنفقات الرئيسية، تتمثل في الأنظمة المعلوماتية بمبلغ قدره 3,7 مليون درهم.

برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك

◆ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : ظروف العمل واستقبال المرتفقين

تتمثل النفقات الرئيسية لميزانية المعدات والنفقات المختلفة، بالنسبة لهذا المشروع، في:

- التحملات العقارية بمبلغ قدره 8,60 مليون درهم لصيانة وإصلاح المباني الإدارية الخاصة بالمديريات الجهوية والإدارة العامة
- الصيانة والإصلاح بمبلغ قدره 11,29 مليون درهم وتتعلق خصوصا بصيانة النظام المعلوماتي BADR، صيانة نظام تعميم معدات تكنولوجيا المعلومات وصيانة وإصلاح المنشآت والتجهيزات والعتاد التقني
- العتاد واللوازم بمبلغ قدره 0,42 مليون درهم لصيانة وإصلاح الأثاث وعتاد المكتب
- النفقات المختلفة بحوالي 21,59 مليون درهم والتي تخص بالأساس تسيير حظيرة سيارات إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، رسوم ومستحقات...

اعتمادات الاستثمار العمليات التالية:

- بناء وتهيئة بحوالي 21,56 مليون درهم بالنسبة لاعتمادات الأداء و 17,18 تخص اعتمادات الالتزام و تتعلق خصوصا بتشييد وبناء مقر المديرية الإقليمية للحسيمة وإعادة تأهيل عدة مباني تابعة لإدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة في حالة متدهورة.
- نفقات مختلفة تقدر بحوالي 6.58 مليون درهم لشراء عتاد وأثاث المكتب وكذا العتاد التقني.

■ مشروع 2 : محاربة الغش الجمركي

تتمثل النفقات الرئيسية لميزانية المعدات والنفقات المختلفة، بالنسبة لهذا المشروع، في الصيانة والإصلاح والتي تقدر بحوالي 11,14 مليون درهم و تخص بالأساس صيانة وإصلاح التجهيزات واللوازم الخاصة بالأمن والمراقبة ووسائل شحن المعدات.



وفيما يخص ميزانية الاستثمار، تتمثل النفقات الرئيسية في النفقات المختلفة بحوالي 1,1 مليون درهم وتخص التخميم واقتناء عتاد السد.

■ مشروع 3: تبسيط المبادلات

محددات نفقات الاستثمار:

تقدر الاعتمادات المخصصة للأنظمة المعلوماتية بحوالي 4,6 مليون درهم و تتعلق خصوصا بالعمليات التالية:

- شراء وتركيب العتاد المعلوماتي .
- شراء برامج وبرانيم معلوماتية.
- مساعدة تقنية من أجل تطوير الحلول والمنصات المعلوماتية.
- شراء العتاد التعليمي.

■ مشروع 4: برنامج التعاون المغربي الاوروبي ميذا



برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية

محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : تنفيذ نفقات الدولة

يندرج برنامج عمل الخزينة العامة للمملكة، لسنة 2020 في اطار تحسين ظروف عمل الموظفين واستقبال المرتفقين، وهو ما يعكسه الاستمرار في مشروع تحديث خدماتها وخاصة اللجوء المتزايد لوسائل التكنولوجيا الحديثة واعادة تأهيل مصالحتها الخارجية.

يضم هذا المشروع بالأساس :

بالنسبة لميزانية التسيير :

- مصاريف النقل والتنقل، وتضم تكاليف نقل الأموال والقيم وتعويضات نقل و تغيير الإقامة للموظفين داخل المغرب وخارجه والتي تصل الى 6000000.
- المصاريف الخاصة بالأعوان المحاسبين المعيّنين بالسفارات والتمثليات الدبلوماسية للمغرب بالخارج والتي تبلغ 5700000.
- الصيانة والإصلاح، وتغطي النفقات المتعلقة بصيانة واصلاح عتاد المعلومات ، صيانة البرامج والمنظومات والحلول المعلوماتية وتبلغ 7 700 000.
- الاعتمادات المرصودة لرسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية (6 000 000) والرسوم البريدية ومصاريف المراسلات (9800000)
- التكوين و يضم نفقات ومصاريف التكوين وتنظيم الفعاليات والتدريب والمؤتمرات والمشاركة فيها بمبلغ 800000.

ميزانية الاستثمار:

- المساعدة التقنية المرتبطة بالحلول المعلوماتية: وتتعلق هذه الخدمات بالمساعدة التقنية لتطوير منظومة التدبير المندمج لنفقات GID حيث يبلغ الاعتماد المخصص له 3000000

■ مشروع 2 : تدبير المالية المحلية والتحصيل



ويتعلق هذا المشروع بما يلي :

ميزانية الاستثمار :

- المساعدة التقنية المرتبطة بالحلول المعلوماتية: وتتعلق هذه الخدمات بالمساعدة التقنية لتطوير منظومة التدبير المندمج للإيرادات GIR حيث يبلغ الاعتماد المخصص له 2520000.

■ مشروع 3: مسك المحاسبة العمومية

و تتمثل أهم نفقاته في :

ميزانية التسيير :

- الصيانة والإصلاح، وتغطي النفقات المتعلقة بصيانة وإصلاح عتاد المعلومات ، صيانة البرامج والمخطومات والحلول المعلوماتية وتبلغ 1500000.

- يضم نفقات ومصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتدريب و المؤتمرات والمشاركة فيها بمبلغ 1100000.

سيرة الحياة والاستثمار :

- المساعدة التقنية المرتبطة بالحلول المعلوماتية: وتتعلق هذه الخدمات بالمساعدة التقنية لتطوير ونظام المحاسبة العمومية « PCE » حيث يبلغ الاعتماد المخصص له 2500000.

■ مشروع 4: ظروف العمل واستقبال المرتفقين

ويمكن تلخيص أهم محددات النفقات فيما يلي :

ميزانية التسيير :

بالنسبة لأهم الكتل بالنسبة للمشروع نجد :

- تدبير الوعاء العقاري وتشمل جميع النفقات المتعلقة بتأجير المباني الإدارية وما يرتبط بها من ضرائب وعقود خدمات الصيانة والأمن والحراسة والتنظيف والتي يبلغ عددها أزيد من 30 عقدا تهم مقرات المصالح المركزية والخارجية بمبلغ إجمالي يصل الى 9 700 000.
- مستحقات الماء والكهرباء لمجموع المصالح المركزية والخارجية والتي تمثل 7 900 000.

المصاريف المتعلقة بحظيرة السيارات فيما يخص اصلاح وصيانة السيارات وشراء الوقود والزيت ومصاريف نقل الأثاث والعتاد والتي تبلغ 832.000

ميزانية الاستثمار :

يتعلق الأمر بالأساس :

- بنفقات الدراسات وأشغال بناء وتأهيل العديد من المراكز المحاسبية الموزعة على الصعيد الوطني بمبلغ إجمالي يفوق 10900000 و تغطي هذه الاعتمادات إنهاء أشغال بناء مقر قباضة العيون سيدي ملوك – إقليم تاوريرت وإنهاء أشغال بناء خزانة إقليمية و قباضة بتيط مليل - إقليم مديونة وكذلك دراسات التهيئة واشغال متنوعة لتأهيل العديد من المباني الادارية على الصعيد الوطني مثل إنهاء أشغال تهيئة مقر قباضة أكوراي وتهيئة مقر الخزانة الإقليمية للحاجب.



برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

◆ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والتنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : الإحاطة بالمجال الضريبي ومحاربة الغش

يهدف هذا المشروع إلى السهر على التطبيق الجيد للقانون وعلى العدالة الجبائية بين الخاضعين للضريبة.

ولتحقيق هذه الأهداف يرتكز عمل المديرية العامة للضريبة على المحاور التالية:

- استمرار إنجاز عملية تعميم تشغيل النظام المعلوماتي الجديد " النظام المندمج لفرض الضريبة (SYI) " الذي يهدف الى تحكم أفضل وأنجع في المادة الضريبية وبصفة اجمالية ومتناسقة؛
- تحديث المراقبة الضريبية وتوفير الموارد والوسائل اللازمة لتحليل المخاطر واستهداف الغش؛
- متابعة رقمنة الإقرار والأداء؛
- زيادة وتقوية الجهود فيما يخص التحصيل الجبري.



تبلغ الإعتمادات المرتقبة برسم هذا المشروع سنة 2020 ما يقدر بـ 57,15 مليون درهم موزعة كالآتي:

- نفقات التسيير (36,75 مليون درهم) وتهم بالأساس العمليات التالية:

- الرسوم البريدية ومصاريف المراسلات (21,11 مليون درهم)؛
- رسوم ومستحقات لاستعمال الخطوط والقنوات المتخصصة بمبلغ (11,00 مليون درهم)؛

نفقات الاستثمار (20,40 مليون درهم) وتهم المشاريع المبرمجة في هذا الإطار ونذكر منها:

- شراء العتاد المعلوماتي؛ بمبلغ (8,00 مليون درهم)؛
- اقتناء رخص للبرامج المعلوماتية IBM بمبلغ (3,00 مليون درهم).

■ مشروع 2 : ظروف العمل واستقبال المرتفقين

يندرج مشروع " ظروف العمل واستقبال المرتفقين " في إطار السياسة العامة لتحديث الإدارة، ويهدف إلى بناء علاقات ثقة وشراكة بين الإدارة والمرتفق من شأنها أن تعزز الوعي والالتزام الضريبي.

وفي هذا الصدد، فإن تطوير الخدمات الإلكترونية وتحسين ظروف العمل وظروف استقبال المرتفقين وتبسيط المساطر الإدارية وكذا التواصل تمثل أهم الإجراءات المتبعة لتحقيق هذا المشروع. وتتضمن نفقات للتسيير وأخرى للتجهيز.

تبلغ الإعتمادات المخصصة لهذا المشروع في سنة 2020 ما يقدر بـ 65,24 مليون درهم كاعتمادات أداء و 20,60 مليون درهم كاعتمادات التزام موزعة على الشكل التالي:

● نفقات التسيير (38,60 مليون درهم)

وستخصص هذه الاعتمادات لضمان السير العادي للإدارة ولإنجاز العمليات الأساسية التالية:



- شراء لوازم للعتاد المعلوماتي (2,80 مليون درهم).

- صيانة البرامج والحلول المعلوماتي (10,27 مليون درهم)؛

- اكتراء المباني الإدارية وتحملات تابعة؛ (3,90 مليون درهم)؛

- مستحقات الماء والكهرباء (6,70 مليون درهم)؛

● نفقات الاستثمار (26,64 مليون درهم كاعتمادات أداء و 20,60 مليون درهم كاعتمادات التزام)

مشاريع البناء والتهيئة (14,32 مليون درهم كاعتمادات أداء و 14,34 مليون درهم كاعتمادات التزام)

وأهم المشاريع المبرمجة هي:

- تثبيت نظام التهوية على مستوى البناية "ب" (2,41 مليون درهم كاعتمادات أداء و 0,82 مليون درهم كاعتمادات التزام)؛

- اقتناء نظام مراقبة الولوج لفائدة المديرية الجهوية والإقليمية (6,00 مليون درهم)؛

- بناء مقر المديرية الجهوية للضرائب بوزان (1,93 مليون درهم كاعتمادات أداء و 1,62 مليون درهم كاعتمادات التزام)؛

- تهيئة داخل البناية الرئيسية المديرية العامة (1,91 مليون درهم)؛

- بناء مقر المديرية الجهوية للضرائب بأسفي (1,00 مليون درهم كاعتمادات التزام و 5,77 كاعتمادات التزام)؛

- بناء مقر المديرية الجهوية للضرائب بأكادير (1,00 مليون درهم كاعتمادات التزام و 0,60 كاعتمادات التزام؛

مشاريع المعلومات (12,31 مليون درهم كاعتمادات أداء 6,25 مليون درهم كاعتمادات التزام)

وأهم المشاريع المبرمجة هي:

- تحديث قاعدة النظام الضريبي المندمج (العتاد) (7,00 مليون درهم).
- TMA المتعلقة بالنظام الضريبي المندمج (المساعدة) (5,88 مليون درهم كاعتمادات أداء 5,88 مليون درهم
- تحديث قاعدة النظام الضريبي المندمج (البرامج) (5,25 مليون درهم).
- تحديث قاعدة مركز النداء (1,17 مليون درهم).



برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة

◆ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والتفقات المختلفة

■ مشروع 1 : دعم تدبير الملك الخاص للدولة

يرتكز مشروع دعم تدبير الملك الخاص للدولة على:

- مساندة مختلف الهياكل في أداء مهامها (النقل، التنقل، رسوم و مستحقات استعمال الخطوط و القنوات المتخصصة للشبكة، الاتصالات، الصيانة المعلوماتية، التكوين ودعم الموارد البشرية،...):
- إنجاز أوراق التحديث التي تم إطلاقها ولا سيما تلك المرتبطة بالمعلومات.

وتقدر الاعتمادات المتوقعة لهذا الجانب برسم سنة 2020 بـ 11530396 درهم منها 5870396 درهم مخصصة للتسيير و 660 000 درهم للشق الخاص بالاستثمار.



و يتضمن هذا المشروع، مجموعة من العمليات، تتمحور أهمها في ما يلي:
بالنسبة لميزانية التسيير (المعدات والتفقات المختلفة):

الإتصال والإعلام:

- رسوم و مستحقات المواصلات اللاسلكية: 200396 درهم؛
- رسوم و مستحقات استعمال الخطوط و القنوات المتخصصة: 300000 درهم.

الصيانة والإصلاح الخاص بالمعلومات:

- صيانة و إصلاح عتاد المعلومات: 1600000 درهم؛

بالنسبة لميزانية الاستثمار:

- شراء و تركيب العتاد المعلوماتي: 2960000 درهم؛
- شراء برامج و برانيم معلوماتية: 2000000 درهم.

■ مشروع 2: ظروف العمل واستقبال المرتفقين

يندرج مشروع " ظروف العمل و استقبال المرتفقين" في إطار استراتيجية تحديث مواقع العمل وتأهيلها وتوفير الوسائل على صعيد مختلف مصالح مديرية أملاك الدولة بغية تحسين جودة الخدمة.

ويهدف هذا المشروع إلى:

• ضمان السير العادي لمختلف المصالح؛

• صيانة وتأهيل مواقع العمل وتزويد المصالح بأثاث المكتب وبالمعدات اللازمة.

وتقدر الاعتمادات المتوقعة لهذا الجانب برسم سنة 2020 بـ 21641604 درهم منها 14456604 درهم مخصصة للتسيير و 7185000 درهم للشق الخاص بالاستثمار.



يتضمن هذا المشروع، مجموعة من العمليات، تتمحور أهمها في ما يلي:

بالنسبة لميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة):

تحميلات عقارية:

- صيانة وإصلاح و حراسة المباني الادارية : 9667104 درهم؛
- اكتراء البنايات الإدارية على مستوى 3 مواقع (تازة وكلميم و العيون): 780000 درهم.

بالنسبة لميزانية الاستثمار:

تهيئة المقرات:

- أشغال التهيئة و تحسين الفضاءات على صعيد مقرات المصالح الخارجية: 2180000 درهم؛

تجديد المعدات و أثاث المكتب:

- شراء عتاد و أثاث المكتب على صعيد الإدارة المركزية و كذا المصالح الخارجية: 2005000 درهم.